الأمم المتحدة

A/C.1/61/PV.11

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١١**

الأربعاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة مني يول ..... (النرويج)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البندان ٨٢ و ٩٧ في جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي، والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكِّر جميع الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات هو اليوم الساعة ١٨/٠٠. كما أود أن اشدد مرة أخرى على أن تتأكد الوفود من دقة مضمون المشاريع التي تقدمها حتى يمكن الاضطلاع بإجراءات التوثيق بطريقة حسنة التوقيت ومتقنة. وإذا أرادت الوفود أن تدخل تغييرات طفيفة أو تصويبات تقنية على مشاريع القرارات، أرجو منها أن تتفضل بتنقيحها شفويا، إذا أمكن، بدلا من أن تطلب من الأمانة العامة إصدار وثيقة منقحة. ومن المؤكد أن من شأن ذلك أن يساعد على زيادة كفاءة أعمال اللجنة إلى أقصى حد، مع توفير التكاليف المترتبة على المنظمة.

ولنبدأ مناقشتنا المواضيعية بشأن المواضيع المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى وجوانب نزع السلاح المتعلقة بالفضاء الخارجي.

اليوم، لدينا متكلم ضيف – هو: الرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي السادس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، السفير مسعود خان. وأعطي الكلمة الآن للسفير خان للإدلاء ببيان.

السيد خان (المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على منحي الفرصة لمخاطبة اللجنة وللاستماع لآرائها بشأن المسألة الملحة المتمثلة في الأسلحة البيولوجية. كما أود أن اشكر السيد نابواكي تاناكا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على دعمه وتعليقاته. وفي الأسبوع الماضي، قال إن في مجابهة الأخطار التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل، ”توجد في متناول يدنا تدابير عملية وإيجابية“. فلنتخذ تلك التدابير فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-56381 (A)

إن هذه المناقشة المواضيعية في اللجنة الأولى مناقشة حسنة التوقيت. وقد أصبح المؤتمر الاستعراضي السادس قاب قوسين أو أدنى، إذ سيعقد بعد فترة قصيرة لا تتجاوز بضع أسابيع. وهنا في نيويورك، يمكننا أن نجري تقييما للحالة وأن ننظر في التحديات والإمكانيات التي تنتظرنا. وستستند ملاحظاتي اليوم على عرض بالبرنامج الحاسوبي PowerPoint سيتم تقديمه في قاعة المؤتمرات.

وأود أن أبدأ بإيراد اقتباسين. الاقتباس الأول من الأمين العام كوفي عنان، الذي قال، في ٥ كانون الأول ٢٠٠٥، إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية صالحة في ذلك الوقت مثلما كانت صالحة قبل ٣٠ عاما، وأنه

> ”لا شك أن التطورات التي تحصل في علوم الحياة في الأعوام المقبلة ستحقق فوائد كبيرة، ولكنها أيضا قد تحمل معها، أخطارا كبيرة، كنتيجة طبيعية تقريبا. ولم تكن هناك في أي وقت مضى حاجة أكثر إلحاحا إلى الالتزام الدولي بالتطبيق الشامل للاتفاقية والامتثال الكامل لها“.

والاقتباس الثاني من السيد هانز بليكس، الذي ذكر في تقرير لجنة أسلحة الدمار الشامل بتاريخ ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ أن

> ”الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية أخطر الأسلحة غير الإنسانية على الإطلاق. وهذه الأسلحة المصممة للترهيب وللتدمير في آن واحد، إذا وقعت في أيدي الدول أو الأطراف من غير الدول، يمكن أن تسبب تدميرا أوسع نطاقا مما تسببه أي أسلحة تقليدية، وآثارا عشوائية وطويلة الأمد أكثر كثيرا ما هو متوقع“.

فما هو العمل الذي يمكن أن ننجزه في المؤتمر الاستعراضي السادس؟ وإن المؤتمر يمثل فرصة للتأكيد مجددا على الحظر المفروض على الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وهو فرصة للتصدي للتهديد الذي يمثله الاستخدام المحتمل لتلك الأسلحة من جانب الإرهابيين. وهو مسألة تتسم بأهمية هائلة للصحة العالمية وللسلام والأمن الدوليين. كما أنه يتيح لنا فرصة لاستكشاف التعاون والتبادلات المتعلقة بالاستخدام المسؤول للعلوم الحيوية لأغراض التطور الإنساني.

وأحرزت اتفاقية الأسلحة البيولوجية نجاحا ملحوظا في تحديد قاعدة عالمية واضحة وجلية تمنع منعا باتا حيازة واستخدام الأسلحة البيولوجية والتكسينية في أي ظرف من الظروف. وديباجة الاتفاقية تنص بقوة على أن استخدام المرض سلاحا سيكون أمرا ”يشمئز له الضمير الإنساني“. وتشمل الاتفاقية التعهد الرسمي للدول الأطراف ”بألا تعمد، في أي ظرف من الظروف، إلى استحداث أو إنتاج أو تخزين أو اقتناء أو حفظ“ تلك الأسلحة. ومع انضمام ١٥٥ دولة إلى الاتفاقية، فإن المعاهدة ليست شاملة، ولكن لا توجد أي دولة تجرؤ على أن تجادل بأن الأسلحة الكيميائية يمكن أن تضطلع في أي وقت من الأوقات بدور شرعي في الدفاع الوطني. وتلك هي قوة المعاهدة.

إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية معاهدة بالغة الأهمية. إذ قطعت الدول الأطراف التزامات مزدوجة بموجب الاتفاقية، بتدمير الأسلحة البيولوجية وبعدم التسلح أو إعادة التسلح. والمؤتمرات الاستعراضية المتعاقبة أدت إلى تعزيز الاتفاقية. ويلزمنا القيام بالمزيد من العمل لجعل الاتفاقية أكثر صلاحية وفعالية. ويكمن الأمر الرئيسي في التنفيذ المخلص للاتفاقية.

وتمثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية جزءا من شبكة. وهي ركيزة أساسية، مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، للنظام العالمي لمكافحة

أسلحة الدمار الشامل. كما أنها تشكل جزءا من شبكة التدابير التي تتعامل بصورة مباشرة وغير مباشرة مع منع الأسلحة البيولوجية والتصدي لها. وتشمل الأجزاء الأخرى لهذه الشبكة منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والمنظمات العلمية الدولية ومختلف وكالات الأمم المتحدة المشاركة في الاستجابة في حالات الطوارئ.

إن التعاون آخذ في أن يصبح مهما الآن أكثر من أي وقت مضى. ويقترح الأمين العام في التقرير الذي قدمه مؤخرا المعنون ”الاتحاد في مواجهة الإرهاب: توصيات لاستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب“ (A/60/825)، إنشاء منتدى لتنسيق هذه الأنشطة. وفي الواقع، سيمثل المؤتمر الاستعراضي تماما ذلك المنتدى، وينبغي أن نستخدمه بهذه الصفة.

ونحن جميعا نعرف تاريخ الاتفاقية، وخاصة تاريخ ماضيها القريب. فقد شهدت الاتفاقية خيبات أمل، تعزى بقدر كبير إلى اختلاف الرأي بشأن كيفية تعزيزها وتحسين فعاليتها. ومما زاد مهمتنا إلحاحا التغييرات التي حصلت في بيئة الأمن الدولي منذ عام ٢٠٠١، وخاصة التركيز على تهديد الإرهاب البيولوجي. وينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يبني على نجاح الاتفاقية وأن يجد سبلا للتغلب على المشاكل وأن يحول الاختلافات إلى اتفاقات.

وينبغي أن يتمثل هدفنا المشترك في تعزيز حواجز مكافحة الأسلحة البيولوجية وتخفيض خطر الإرهاب البيولوجي وكفالة التطوير بشكل سالم ومأمون للتطبيقات السلمية الهامة بشكل حيوي للعلم البيولوجي والتكنولوجيا من أجل تحقيق إمكانيتها الكاملة لفائدة الأشخاص في جميع أرجاء العالم.

وقد بدأنا بالفعل بداية جيدة. ولدينا جدول أعمال مؤقت بين أيدينا، بفضل النضج والحكمة التي أبدتها الدول الأطراف. وهو جدول أعمال مرن بقدر كاف لضمان إجراء استعراض شامل لجميع جوانب الاتفاقية. وفي اللجنة التحضيرية في نيسان/أبريل، بلغنا جميع الأهداف التي حددناها لأنفسنا وحسمنا كل الآلية الإجرائية اللازمة. ونحن لا نكتفي بانجازاتنا. وآن الأوان للانتقال إلى المضمون. وبعض الدول الأطراف تعمل بالفعل عملا شاقا. وتم إعداد عدد من الأوراق وتعميمها للمناقشة، وأفهم أن المزيد من الأوراق في الطريق.

وأتيحت لي فرصة لمناقشة أفكار واقتراحات مع فرادى الوفود ومع المجموعات. ومن المبكر أكثر من اللازم إعطاء سرد دقيق لما سيكون معروضا في المؤتمر الاستعراضي. ولكنني أود أن أعطي الأعضاء اليوم تصورا للأمور التي سمعت الوفود تعرب عن الاهتمام بها حتى الآن. وما زال المجال مفتوحا.

وأود أن أبدأ هذا الجزء من بياني بمقتبس من يمين أبوقراط، الذي يقول:

”سأطبق تدابير للحمية لفائدة المرضى وفقا لقدرتي وحكمي؛ وسأبقيهم بعيدين عن الأذى والظلم.

”ولن أعطي دواء قاتلا لأي شخص إذا طلبه، ولن أقدم اقتراحا في هذا الصدد“.

إن الأسلحة البيولوجية ليست ضربا من الخيال العلمي. واستخدام المرض سلاحا يمثل خطرا حقيقيا وقويا. والأسلحة البيولوجية تعصف بنا أو تطاردنا من قديم الزمان. وسواء كانت مصممة للاستخدام العسكري أو للهجمات

الإرهابية، فإن الأسلحة البيولوجية تقتل أو تجرح البشر والحيوانات والنباتات. وهي في تأثيرها فتاكة مثل الأسلحة النووية، بل أكثر فتكا. وهي تصيب وتعوق المقاتلين والمدنيين على السواء. وهي لا تميز بين الصديق والعدو. وغضبها الشرير يضرب بشكل شامل وعشوائي والموت الذي تسببه هذه الأسلحة موت شنيع.

وأود أن أعيد باختصار ذكر بعض المواد الرئيسية للاتفاقية. تنص الديباجة، كما قلت سابقا، على أن استخدام العوامل البيولوجية والأسلحة التكسينية أمر يشمئز له الضمير الإنساني. والدول الأطراف في الاتفاقية تتفق أو تتعهد: بموجب المادة الأولى، بعدم اقتناء أي أسلحة بيولوجية أو حفظها في أي ظرف من الظروف؛ وتتعهد بموجب المادة الثانية، بتدمير الأسلحة البيولوجية والموارد المرتبطة بها أو تحويلها إلى الأغراض السلمية قبل الانضمام إلى الاتفاقية؛ وفي إطار المادة الثالثة، بعدم تحويل الأسلحة البيولوجية، أو مساعدة أي جهة أخرى، بأي طريقة كانت، أو تشجيعها أو تحريضها على اقتناء أو حفظ هذه الأسلحة؛ وفي إطار المادة الرابعة، باتخاذ كل التدابير الوطنية اللازمة لتنفيذ أحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية على الصعيد المحلي؛ وفي إطار المادة الخامسة، بالتشاور بشكل ثنائي ومتعدد الأطراف على حل أي مشاكل قد تطرأ في تنفيذ الاتفاقية؛ وفي إطار المادة السادسة، بالطلب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التحقيق في أي خرق مزعوم للاتفاقية وبالامتثال للقرارات اللاحقة للمجلس؛ وفي إطار المادة السابعة، بمساعدة الدول التي تتعرض للخطر من جراء انتهاك الاتفاقية؛ وفي إطار المادة العاشرة، بالقيام بكل ما سبق ذكره بطريقة تشجع على الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا البيولوجية.

وتنطوي الحرب البيولوجية والإرهاب البيولوجي على التسبب المتعمد للمرض أو انتشاره بالعوامل البيولوجية التي تستخدم سلاحا. ولدى تلك الأسلحة إمكانية إلحاق ضرر إنساني هائل. وتورد شريحتي للبرنامج الحاسوبي PowerPoint بعض تلك العوامل، وتورد أيضا حوادث تعود إلى أزمان قديمة هي: القرن السادس والقرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر والحرب العالمية الأولى، ثم أصبح لدينا معلم بارز حينما تم اعتماد بروتوكول جنيف في عام ١٩٢٥. وتظهر الشرائح حالات لاستخدام هذه الأسلحة وإجراء بحوث بشأنها من الثلاثينيات وحتى الستينيات. وفي عام ١٩٧٢، تم التوقيع على اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وصدّقت عليها الآن ١٥٥ دولة. وتشمل الحوادث التي وقعت مؤخرا: جرثومة السالمونيلا، والسارين في عام ١٩٩٥، والجمرة الخبيثة في عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٢، وانفلونزا الطيور في الأعوام الأخيرة، وذعر مؤامرة مادة الرايسين في عام ٢٠٠٣، وحالة واحدة في وادي بانكيسي في جورجيا في عام ٢٠٠٢. وهنا، كانت النتائج مختلفة من الادعاءات الأولية.

ما هي المشورة التي تقدمها اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل للمؤتمر الاستعراضي السادس؟ وهي تقول، أولا، إنه ينبغي أن يؤكد المؤتمر مجددا على التفاهمات المشتركة التي تم التوصل إليها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة وأن يبت في جميع المواضيع التي تم تناولها في جلسات المؤتمر منذ عام ٢٠٠٣. ثانيا، على الدول أن تكفل إعادة التقييم بشكل أكثر تواترا لآثار التطورات العلمية والتكنولوجية، والتأكيد مجددا على أن جميع التعهدات التي قطعت في إطار المادة الأولى من اتفاقية الأسلحة البيولوجية تنطبق على تلك التطورات، والتأكيد من جديد على أن جميع التطورات في علوم الحياة تقع في نطاق الاتفاقية وأن الاتفاقية تمنع أيضا ذلك التطوير للأغراض العدائية.

ولدينا أربعة تحديات يتعين أن نتصدى لها ألا وهي: الانضمام الشامل إلى الاتفاقية؛ والخطر المتمثل في حصول

الإرهابيين أو الأطراف من غير الدول على الأسلحة البيولوجية؛ والاستفادة من الإمكانية الهائلة لعلوم الحياة بالطريقة المناسبة؛ وضرورة تعزيز الامتثال للاتفاقية.

وفيما يتعلق بالانضمام إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية، أود أن أبلغ اللجنة الأولى بأننا بحاجة إلى إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، التي انضمت إليها في الوقت الحاضر ١٥٥ دولة ووقعت عليها ١٦ دولة. وهناك ٢٣ دولة لم توقع أو تصدق على الاتفاقية. وعلينا أن نعمل نحو بلوغ الامتثال الشامل للاتفاقية قبل عام ٢٠١١. وينبغي للمؤتمر الاستعراضي السادس أن يمثل نقطة انطلاق لذلك المسعى. وقد خصص الاتحاد الأوروبي بالفعل موارد لهذه المهمة.

وقدّم لنا الأمين العام كوفي عنان، في تقريره ”الاتحاد في مواجهة الإرهاب“، استراتيجية تتألف من خمسة عناصر هي: الإثناء والمنع والردع والتطوير والدفاع. كما انه اقترح إنشاء منتدى من شأنه أن يجمع معا جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

وبالنسبة للتطورات العملية الجديدة، فإن علماء الحياة أصبحوا أكثر إدراكا لمدى إمكانية تعدي عملهم على القواعد القانونية والأخلاقية لمكافحة الأسلحة البيولوجية الواردة في الاتفاقية. إذ يمكن أن تستخدم للأغراض الضارة اللقاحات الجديدة التي يقصد بها على سبيل المثال علاج مرض الزهايمر. ويعتاد العلماء بشكل متزايد على فكرة الدعوة إلى تعزيز الدراسة وملاحظات الأقران. ولكن تلك المسؤولية لا تتوقف عند باب العلماء. فعلى الحكومات والوكالات ذات الصلة أن تكون دائما في موقف يمكنها من رصد التطورات العلمية التي قد تقود إلى إنتاج الأسلحة البيولوجية المقاومة للأدوية المعروفة ومن اتخاذ تدابير فعالة لمكافحتها.

ومن العسير وضع قواعد للسلوك. فالعديد من علوم الحياة تتناول مواد وتكنولوجيا ذات استخدام مزدوج. وينبغي أن يشارك العلماء والإداريون في وضع قواعد السلوك واعتمادها واستعراضها. وينبغي أن تكون هذه القواعد بسيطة وواضحة وواسعة في نطاقها ومتوافقة مع التشريعات الوطنية والضوابط التنظيمية، وينبغي أن تسهم في التدابير الوطنية للتنفيذ.

وبالنسبة لعملية ما بين الدورات، فإن الاجتماعات التي عقدت في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ تناولت المواضيع التالية: التنفيذ الوطني، وأمن مسببات الأمراض والإشراف عليها، والقدرات على الاستجابة للاستخدامات المزعومة للأسلحة البيولوجية والتحقيق فيها، وآليات رصد الأمراض والاستجابة وقواعد السلوك للعلماء.

وتمثلت بعض الدروس المستخلصة في أن المناقشات التي لم يكن يتوقع لها أن تقود إلى التزامات ملزمة كانت أكثر مناقشات جماعية وتعاونية وبناءة؛ إذ أن الدول الأطراف وكل الأطراف الفاعلة الأخرى تتعلم منها المزيد. فهي ترفع درجة الوعي؛ وهي أقل إثارة للجدل؛ وتحافظ على التركيز على الاتفاقية وتجعلها أكثر استجابة للتطورات المعاصرة. وتشكِّل المناقشات الجانبية لبنات بناء يمكن أن تستخدمها الدول الأطراف للتوصل إلى الاتفاقات المحتملة حينما تكون مستعدة للقيام بذلك؛ كما أنها عامل حفاز للاتفاقات. وهناك شعور متزايد بين الدول بأن المؤتمر الاستعراضي السادس ينبغي أن يتخذ قراراً بشأن تقويم لفترة ما بين الدورات من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠. ويتمثل الدرس الموضوعي في أن علينا أن ندرك المخاطر التي يمثلها العلماء الساخطون الانعزاليون أو الإرهابيون المتربصون.

ويتوقف الامتثال على النية. وتمثِّل التشريعات الوطنية القوية والتدابير الإدارية أمرا حيويا للتنفيذ المنسق

والمتماسك للاتفاقية. وينبغي أن تتخذ إجراءات تحوطية لضمان أن تحدث البحوث في برامج الدفاع البيولوجي توجها دفاعيا وخاضعا للإشراف العلمي ومتسقا مع الاتفاقية.

ومن المبكر جدا تقديم سرد دقيق لما سيكون معروضا على المؤتمر الاستعراضي. وعلى أي حال، فليس دوري أن أملي قائمة الاختيارات؛ فأنا خادم للعملية. ولكنني أقدم هنا بعض الاقتراحات: ينبغي أن تكون لدينا وثيقة موجزة، يمكن فهمها بسهولة؛ ويلزم أن نسجل تفاهماتنا والتزاماتنا بطريقة توصلها، ليس إلى الدول الأطراف فحسب، بل أيضا إلى وسائط الإعلام ومجتمع العلماء والصناعة والجمهور العام. وذلك أمر هام لضمان أن يصبح الكفاح ضد الأسلحة البيولوجية مسعى مشتركا عبر الحكومات والتجارة والمجتمع المدني. كما أنه أمر هام لتعزيز وتطوير التطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيا البيولوجية.

ومن الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن نستعيد ونؤكد مجددا، باختصار شديد، على العناصر الأساسية للاتفاقية والتفاهمات السابقة التي توصلت إليها الدول الأطراف. ونظر للتطورات الهائلة في علوم الحياة، سيكون من الحكمة والمرغوب فيه على السواء أن نذكر أن الاتفاقية تنطبق على جميع التطورات العملية والتكنولوجية ذات الصلة. كما أنه سيكون من المفيد أن نشير إلى التفاهم المتمثل في أن الاتفاقية تمنع ضمنيا استخدام الأسلحة البيولوجية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): إنني مضطرة لمقاطعة المتكلم. فهناك قدر كبير من الضجة في القاعة. وأرجو من الأعضاء أن يحترموا متكلمنا وأن يحاولوا التزام الهدوء. وعلى الأعضاء أن يلزموا أماكنهم، أو أن يغادروا القاعة إذا كانت المشاورات ضرورية بالنسبة لهم.

السيد خان (المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن بياني أدى إلى تنشيط العديد من المناقشات الموازية؛ فهناك الكثير من المناقشات الثنائية المستمرة.

وبالنسبة للمادة العاشرة، ينبغي لتدابيرنا الأمنية ألا تعوق، بل عليها أن تمكن وتدعم، التطبيق السلمي للعلوم والتكنولوجيا البيولوجية من أجل التطور الإنساني من خلال التعاون والتبادلات. وعلينا أن نستعرض العمل الذي تم إنجازه في الماضي القريب؛ وقد تكلمت عن ذلك.

ولدينا أيضا بعض العناصر المتصلة بما يمكن أن يدرج في وثيقة النتائج. والمواضيع المشتركة تبرز بالفعل. وسمعت الوفود تعرب عن رغبتها في تقديم اقتراحات تتعلق بالمجالات التالية: إجراء تقويم للاجتماعات والأنشطة ما بين الدورات بشأن المواضيع المتفق عليها للفترة بين عامي ٢٠٠٧-٢٠١٠؛ وتدابير بناء الثقة؛ وإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية؛ والتطورات العلمية والتكنولوجية الجديدة؛ والتعاون والتبادلات العلمية والتكنولوجية؛ والإرهاب البيولوجي؛ والامتثال والتحقق؛ والتنسيق مع المنظمات الأخرى؛ وترتيبات دعم تنفيذ الاتفاقية، في جملة أمور، بغية بداية عملية جديدة لما بعد الدورات.

وتلك القائمة قائمة إرشادية. والدول الأطراف هي صاحبة الكلمة الأخيرة في جوهر الوثيقة الختامية ومضمونها. ويمكن الاستفادة من المواضيع التي أشرت إليها في وضع الوثيقة.

ونحن سنتخذ نهجا ذا شقين. سنضطلع باستعراض الاتفاقية المادة تلو المادة، ويمكن في ذلك الاستعراض تناول العديد من المسائل التي تقع بطبيعة الحال في نطاق واحدة أو أخرى من مواد الاتفاقية. كما ستتاح لنا فرصة للمزيد من النظر المواضيعي بغية تناول المسائل التي تشمل، بحكم

طبيعتها، العديد من مواد الاتفاقية. وسنحافظ على المرونة لإدارة أعمالنا أثناء سير المؤتمر.

إن لدينا مكتبا مؤهلا للغاية. واللجنة الجامعة، تحت الرئاسة المقتدرة للسفير دورو كوستيا ممثل رومانيا، ستكرس نفسها لإجراء استعراض تدريجي. وبينما تشرع اللجنة الجامعة في هذا العمل، أود أن أقترح عقد الأفرقة العاملة غير الرسمية، عند الاقتضاء، بغية معالجة أي مسائل تبدو أكثر ملاءمة لاتخاذ نهج مواضيعي.

وحالما توضع الاقتراحات المختلفة وتصقل بصورة وافية من خلال هاتين الوسيلتين التكميليتين، فإنني أقترح أن نعقد لجنة الصياغة، في ظل القيادة المقتدرة بالمثل للسفير كنوت لانغلاند ممثل النرويج، بغية إحكام الصياغة لإعداد وثيقة ختامية موجزة ومتماسكة ومتلاحمة. ولن نتخذ نهجا متسلسلا، بل سنتخذ نهجا متزامنا. ونحن محظوظون إذ لدينا السيد تيم كوغلي بوصفه الأمين العام. ويقوم السيد ريشارد لينابي، أمين اللجنة، بالمساعدة في العملية بأكملها، ويساعده السيد بيرس ميليت.

وما نحن بحاجة إليه هو التلاحم، وليس المقايضة. ماذا يمكن للدول الأطراف أن تفعل؟ عليها أن تعد اقتراحات موجزة وأن تتبادلها مع الآخرين. وعليها أن تجتمع في إطار مجموعاتها ومع المفاوضين الرئيسيين الآخرين. وعليها أن تعد وزاراتها للمساعدة على الانضمام الشامل إلى الاتفاقية وتنفيذها. وعليها أن تزيد وعي كبار متخذي القرار بأهمية اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وعليها أن تواصل الحوار مع الصناعة والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية. وعليها أن تتصل مع العواصم الأخرى قبل الذهاب إلى جنيف. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نطور العلاقات الشخصية بين المفاوضين. وعلينا أن نكفل الإدارة الجيدة للمؤتمر. وقبل كل شيء، أقول ”تحلُّوا بمزاج جيد حينما تذهبون إلى جنيف، واذهبوا إلى جنيف من أجل النجاح“.

لقد أعربت عن ما يمكن أن تكون عليه النقطة الوسطى – ولن أسهب في هذه النقطة، لأنني تطرقت بالفعل لمعظم هذه المسائل. وأخيرا، أود أن أقول إنه لا يوجد حل سحري. وينطوي الأمر على الكثير من العمل الشاق، وسيتعين علينا أن نقوم بهذا العمل بصورة جماعية.

وأود أن أطلب من أعضاء اللجنة الأولى – الأعضاء الذين يستمعون لي – أن يعربوا لي عن آرائهم. وجَّهوا الأسئلة؛ وأدلوا بالملاحظات؛ وقدِّموا التوجيه. ورئيسة اللجنة ومطرقتها والضوء الأحمر سيحدد الوقت المتوفر لنا لإنجاز كل هذا العمل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعتزم تعليق الجلسة الآن بغية إتاحة الفرصة للجنة لإجراء مناقشة تفاعلية مع متكلمنا الضيف في شكل جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٥/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٤٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات عن موضوعنا الرئيسي الذي نتناوله هذا اليوم. وأود أن أدعو الوفود إلى الإدلاء أولا ببيانات عن موضوع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وبعد أن نختتم ذلك الموضوع، سننتقل إلى موضوع الفضاء الخارجي. وبوسع الوفود أن تتناول أيضا الموضوعين معا دفعة واحدة.

السيد كاهيلفوتو (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلَدَان المنضمان بلغاريا ورومانيا، والبُلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة،

وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحها لعضوية الاتحاد البوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، والبلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين والنرويج، عضوا المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أوكرانيا ومولدوفا.

يسترشد الاتحاد الأوروبي في عمله بالتزامه بالتمسك بالمعاهدات والاتفاقات المتعددة الأطراف لشؤون نزع السلاح وبتنفيذها وترسيخها. وتشكل مواجهة تحدي مخاطر الانتشار عنصرا أساسيا في العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي.

إن استراتيجية الاتحاد الأوروبي المناهضة لانتشار أسلحة الدمار الشامل تلزم الاتحاد بالعمل بتصميم، مستخدما كل الأدوات والسياسات المتوفرة له من أجل منع برامج الانتشار التي تقلق العالم وردعها ووقفها والتخلص منها حيثما كان ذلك ممكنا.

ولاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية دوران أساسيان في التصدي لخطر الأسلحة الكيميائية و البيولوجية. وهما توفران، إلى جانب الاتفاقات المتعددة الأطراف الرئيسية الأخرى، أساسا للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في نزع السلاح وعدم الانتشار، مما يساهم في بناء الثقة والسلام والاستقرار على الصعيد الدولي، بما في ذلك مكافحة الإرهاب. ونحث الدول غير الأطراف في تلك المعاهدات على الانضمام إليها والانضمام إلى التيار العام، ونحث أيضا كل الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٧٣ (٢٠٠٦). ونواصل حث كل تلك الدول الأطراف في المعاهدات على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ التزاماتها في إطار تلك المعاهدات وبموجب القرارين الآنفي الذكر، بما في ذلك سن تشريعات عقابية.

والاتحاد الأوروبي على استعداد لتقديم المساعدة لذلك الغرض عندما يطلب إليه ذلك.

ويؤمن الاتحاد بأن رقابة التكنولوجيات الناشئة ستستمر في كونها مبعث قلق كبير في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ولقد ذكر على وجه التحديد احتمال استخدام تلك التكنولوجيات بطريقة غير مشروعة في الأدبيات العلمية وهي تبين ضرورة رصد التطورات التكنولوجية فيما يتعلق بالعمليات الناشئة والمعدات ذات الصلة مع إمكانية استخدامها في برامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وننوي أن نعمل بنشاط في هذا المجال.

ويشكل التعاون مع بلدان أخرى من أجل الحد من أسلحة الدمار الشامل وإزالتها في إطار مبادرة الشراكة العالمية جزءا من استراتيجية الاتحاد الأوروبي وموقفها الموحد بشأن معاهدة عدم الانتشار. ويشدد الاتحاد على أهمية مبادرات شراكة مجموعة الثمانية لجهود نزع السلاح وعدم الانتشار المتصلة بأسلحة الدمار الشامل.

واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية مهمة أهمية خاصة في هذا الوقت، حيث سينعقد قريبا مؤتمر الاستعراض السادس للاتفاقية، في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. ويعتبر الاتحاد الاتفاقية عنصرا أساسيا في الإطار الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار وحجر الأساس في الجهود الرامية إلى المنع التام لتطوير العوامل البيولوجية والتكسينية واستخدامها كأسلحة. ويستهدف ما نبذله من جهد زيادة تعزيز هذه الاتفاقية، ولا نزال ملتزمين بوضع مقاييس في سبيل التحقق من الامتثال للاتفاقية في أجل أطول.

وسيعزز الاتحاد تحقيق نتيجة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية بالمساهمة في الاستعراض الكامل لعملية الاتفاقية، بما في ذلك

تنفيذ تعهدات الدول الأطراف بموجب الاتفاقية. والاتحاد مستعد لأداء دوره في بناء توافق للآراء بغية تحقيق نتيجة جوهرية، على أساس الإطار الذي أنشأته مؤتمرات الاستعراض السابقة.

وسنعزز، بين جملة أمور، المسائل الأساسية التالية: الامتثال الشامل من جانب كل الدول للاتفاقية؛ الامتثال الكامل للالتزامات بموجب الاتفاقية وتنفيذها على نحو فعال من قبل كل الدول الأطراف؛ تدابير التنفيذ والرقابة الوطنية على الجسيمات المجهرية المسببة للأمراض والمواد السمية في إطار الاتفاقية؛ العمل صوب وضع آليات فعالة لتعزيز الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية والتحقق منه؛ جهود تعزيز الشفافية عن طريق زيادة تبادل المعلومات بين الدول الأطراف، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات السنوي بينها؛ الامتثال للالتزامات بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٧٣ (٢٠٠٦)، وبخاصة لإزالة خطر حيازة الأسلحة البيولوجية أو التكسينية أو استخدامها لأغراض إرهابية؛ برامج الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية؛ القرارات الرامية إلى زيادة الإجراءات المتعلقة بالعمل الذي تم الاضطلاع به أثناء برنامج ما بين الدورات.

وسيساند الاتحاد القيام ببرنامج عمل إضافي فيما بين الدورات قبل انعقاد مؤتمر الاستعراض القادم، الذي ينبغي عقده في فترة أقصاها عام ٢٠١١. وسنشارك في تحديد مجالات وإجراءات معينة من أجل تحقيق المزيد من التقدم بموجب برنامج العمل ذاك. ولقد قدمنا أوراق عمل بينا فيها ما لدينا من آراء ومقترحات بالتفصيل.

والاتحاد مستعد تماما لأداء دور بنَّاء في ضمان أن تؤدي جهودنا المشتركة إلى نتائج مجدية وعملية في المؤتمر. ونؤيد جهود رئيس المؤتمر المعين في ذلك الصدد.

وإذ يستعد الاتحاد لمؤتمر الاستعراض، فإنه يتخذ تدابير عملية بغية تشجيع إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية وتنفيذها الفعال على الصعيد الوطني، بما في ذلك الحلقات العملية الإقليمية وتقديم المساعدة بشأن جوانب قانونية وفنية ذات صلة. ويتم ذلك عن طريق عملنا المشترك، مما يعطي التنفيذ لبعض عناصر استراتيجيتنا لأسلحة الدمار الشامل. وبموازاة عملنا المشترك، اعتمدنا أيضا خطة عمل تعهدت فيها الدول الأعضاء في الاتحاد بتقديم عائدات تدابير بناء الثقة إلى الأمم المتحدة كل عام، فضلا عن النظر في توفير الخبرات طوعا إلى الأمين العام في مساعدته على استكمال قوائم الخبراء والمختبرات الذين قد يدعوهم للقيام بالتحقيق في المزاعم التي تدعي استخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية.

ونرحب بتشجيع القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ٦ أيلول/سبتمبر الماضي بشأن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة للأمين العام على استكمال قائمة الخبراء والمختبرات فضلا عن المبادئ التوجيهية والإجراءات الفنية المتوفرة له. وعلى نحو أعم، فيما يتعلق بتبادل المعلومات، بما في ذلك تدابير بناء الثقة، نرحب أيضا بالموقع الجديد لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية على شبكة المعلومات الدولية، الذي أنشأته إدارة شؤون نزع السلاح، بصفته أداة قيمة.

ويقر الاتحاد بالتقدم المحرز صوب إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي صك فريد لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونؤيد تأييدا تاما المنظمة التي تكفل تنفيذ الاتفاقية والامتثال لمتطلباتها، ألا وهي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويشمل دعمنا للمنظمة إسنادا ذا طابع عملي جدا، الأمر الذي من شأنه تنفيذ بعض عناصر استراتيجية الاتحاد المناهضة لانتشار أسلحة الدمار الشامل على نحو فوري وعملي. ويتركز ذلك الدعم العملي على

تعزيز عالمية الاتفاقية، ومساندة تنفيذ الدول الأطراف لها، والتعاون الدولي في ميدان الأنشطة الكيميائية.

ويؤمن الاتحاد بضرورة تطبيق اتفاقية الأسلحة الكيميائية بطريقة دقيقة. ويتمثل أحد أهم عناصر الاتفاقية بالتزام من يمتلك الأسلحة الكيميائية بتدمير مخزونها في مواعيد زمنية محددة. ونستمر في حث الممتلكين على اتخاذ كل الخطوات الممكنة بغية الوفاء بتلك المواعيد المحددة. ودعما لذلك الهدف، قدم الاتحاد، وبضع من دوله الأعضاء، بشكل ثنائي، المساعدات إلى روسيا. ويشدد الاتحاد أيضا على ضرورة تنفيذ كل الدول الأطراف في تشريعاتها لأحكام الاتفاقية، وفقا لمادتها السابعة.

ونذكِّر بأن الدول التي انضمت إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو صادقت عليها ونفذتها يمكن أن تقدم لها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المساعدات كيما تمتثل امتثالا كاملا لأحكام الاتفاقية. ونود أن نكرر أيضا هنا عرضنا بتقديم المساعدة وفقا للعرض الذي أبلغه المدير العام للمنظمة لكل الدول الأطراف.

ويرى الاتحاد أن نظام التحقق الذي تنفذه المنظمة يشكل وسيلة ضرورية لردع عدم الامتثال للاتفاقية ولزيادة الشفافية والثقة والأمن الدولي. وفي إطار ذلك النظام، لا تزال عمليات التفتيش المفاجئة أداة صحيحة، ويعتقد الاتحاد أن الأمانة الفنية يجب أن تكون مستعدة على نحو جيد ولن تمتلك المعدات اللازمة للقيام بعمليات التفتيش تلك. وعلاوة على ذلك، يدعم الاتحاد الجهود المبذولة للحفاظ على استعدادها.

والاتحاد إذ ينتقل إلى مسألة القذائف التسيارية، عند تناول قضية القذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل، فإنه يدعم مدونة سلوك لاهاي، التي أضحت منذ إنشائها في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٢، أداة هامة لتعزيز الشفافية وبناء الثقة والمشاركة العملية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل. وعلى وجه الخصوص، نواصل التشديد على أن المدونة تشكل أهم المبادرات الملموسة في مكافحة انتشار القذائف التسيارية وخطوة أساسية صوب التناول الفعال لمشكلة انتشار القذائف التسيارية من منظور عالمي متعدد الأطراف.

ويسرنا أن ١٢٤ بلدا قرر فعلا الانضمام إلى المدونة وأن بلداننا إضافية تنظر بجدية في اتخاذ تلك الخطوة قريبا. بيد أن قوة المدونة تتوقف على التنفيذ الكامل لكل تدابير الشفافية المتوقعة من جميع الدول المنضمة. وبالتالي، فإن الاتحاد الأوروبي يحث جميع الدول المنضمة إلى المدونة على تنفيذ تدابير الشفافية الواردة فيها.

وهنا، أود أن أغتنم الفرصة لتناول مسألة أنشطة الفضاء الخارجي بإيجاز. والاتحاد الأوروبي يدرك ازدياد مشاركة المجتمع الدولي في أنشطة الفضاء الخارجي من أجل تحقيق التنمية والتقدم، والارتهان المتنامي بالفضاء الخارجي في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والصناعية، فضلا عن الأمن. ونحن نتعاون بشكل فعال بشأن مختلف المبادرات المتعلقة بالفضاء. وينبغي تطوير تلك الأنشطة في بيئة سلمية. ويجب منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وهذا المنع شرط أساسي لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي وتعزيز التعاون الدولي الرامي إلى كفالة حرية جميع الدول في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية.

وندرك أن هناك ازدياداً في تقارب الآراء بشأن وضع تدابير لتعزيز الشفافية، وبناء الثقة، وتعزيز الأمن في ما يتعلق بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. كما قدَّرنا النظرة المتأنية لمؤتمر نزع السلاح هذه السنة في مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونعتبر أن ذلك يشكل مسألة هامة ينبغي أن يتناولها المؤتمر بطريقة يجب أن يوافق عليها الجميع.

وختاماً، أود أن أشير إلى قيمة المناقشة العامة الدولية التي تسهم على الأمد الطويل في إنشاء التزامات دولية متعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وتحقيق عالميتها، وكفالة تنفيذها الفعلي. ومن جملة أمور، أسهمت تلك المناقشة إسهاما كبيرا في إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، اللتين تشكلان في واقع الأمر التصور العالمي لعدم المقبولية الكلي للأسلحة البيولوجية والكيميائية. وقد تجلت الوجاهة اليومية لذلك الإسهام بشكل جيد- على سبيل المثال، في المناقشة بشأن مدونة السلوك الخاصة بالعلماء في سياق اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

السيد دا روشا بارانهوس (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): سأدلي ببيانين: واحد بشأن الأسلحة البيولوجية والآخر بشأن الأسلحة الكيميائية. وسأبدأ بالأسلحة البيولوجية.

وأتكلم نيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي - الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وفنزويلا - والدول المنتسبة، إكوادور وبوليفيا وبيرو وشيلي وكولومبيا.

وتؤكد البلدان الأعضاء في المخروط الجنوبي والدول المنتسبة عزمنا على الإسهام في تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومن الواضح لنا أن تعدد الأطراف يشكل أفضل سبيل لتعزيز نُظُم نزع السلاح ومنع الانتشار المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. ونتذكر الإعلان بشأن الأمن في الأمريكتين، المُعتمد في المؤتمر الخاص بشأن الأمن المعقود في مدينة مكسيكو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، والقرار ٢١٠٧ للجمعية العامة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، المتخذ في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، اللذين أعلنت فيهما دول نصف الكرة الأرضية عن هدفها المتمثل في جعل الأمريكتين منطقة خالية من الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

وبالمثل، نتذكر إعلان منطقة أمريكا الجنوبية منطقة سلام وتعاون، الموقع في غواياكيل، في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢. الذي حظر فيه رؤساء دول أمريكا الجنوبية وضع جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل وتطويرها وصنعها وحيازتها ونشرها واختبارها واستخدامها، بما في ذلك الأسلحة البيولوجية والتكسينية، فضلا عن نقلها عبر بلدان المنطقة، وفقا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وتعرب بلدان المخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة من جديد عن أهمية إنشاء وتعزيز نُظُم وطنية فعالة للرصد باعتبارها عنصرا هاما من عناصر الجهد الجماعي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وعلاوة على ذلك، نشدد على دور قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في سياق النُّظُم المتعددة الأطراف لتحقيق ذلك الهدف.

وأود أن أسلط الضوء على أهمية تحقيق عالمية الاتفاقية، وما أُحرز من التقدم في تنفيذها، مما يتطلب وضع آليتين للمتابعة والدعم. وبالمثل، نفهم أن من الضروري وضع صكوك لتعزيز المساعدة والتعاون الدوليين، وتقوية تدابير بناء الثقة، بما فيها آليتا المتابعة والدعم في ما يتعلق بالاتفاقية.

وفي ذلك السياق، نشدد على أن تحقيق عالمية الاتفاقية وسحب جميع التحفظات عن بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ يشكلان خطوتين هامتين صوب استكمال تحقيق هدف ذلك الصك، وتعزيز الحظر على استخدام الأسلحة البيولوجية. غير أننا نؤمن بضرورة تشجيع التعاون العلمي ونقل التكنولوجيا باعتبارهما حافزين على تحقيق عالمية الاتفاقية.

وتتفق بلدان المخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة على أهمية تزويد الاتفاقية بآلية للتحقق. وبالمثل، نظرا لانعدام آلية

دولية للتحقق، من الضروري اتخاذ تدابير لبناء الثقة من أجل كفالة تنفيذ أفضل وأكثر فعالية لأحكام الاتفاقية.

وتؤمن بلدان المخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة بضرورة مواصلة عمل تعزيز الاتفاقية وتنفيذها بعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي السادس. وفي ذلك السياق، فإننا نؤيد إنشاء وحدة إدارية لتقديم الدعم التقني للدول الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نحث على وجوب تمتع عمل الاتفاقية بمشاركة واسعة النطاق من المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمع العلمي، والمنظمات الدولية المعنية، كل في نطاق اختصاصاته.

وأخيرا، نعرب عن توقعنا أن المؤتمر الاستعراضي السادس للاتفاقية سيصوغ توصيات ويتخذ قرارات بغية تعزيز الإطار القانوني المتعدد الأطراف لإزالة أي إمكانية لوجود أسلحة بيولوجية، ولمنع تطوير عناصر بيولوجية وتكسينية بوصفها أسلحة للدمار الشامل.

وأنتقل الآن إلى الإدلاء ببياني نيابة عن بلدان المخروط الجنوبي بشأن الأسلحة الكيميائية. وأتكلم مرة أخرى نيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي – الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وفنزويلا – والدول المنتسبة، إكوادور وبوليفيا وبيرو وشيلي وكولومبيا.

وأود في المستهل أن أجدد التأكيد على التزام بلدان المخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة بهدفي نزع السلاح ومنع الانتشار على النحو الوارد في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتؤكد بلدان المخروط الجنوبي هدفها المتمثل في تحقيق التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن أسلحة الدمار الشامل والأطراف الفاعلة من غير الدول. ونشيد بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على جهودها لتحقيق عالمية الاتفاقية. وحتى الآن، أدت تلك الجهود إلى تصديق ١٨٠ دولة على الاتفاقية.

ونحن، بلدان المخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة، نؤمن بأن التعاون بين الدول الأطراف أساسي ليس لتحقيق التنفيذ الوطني – بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون مع البلدان المتقدمة النمو – فحسب بل أيضا لكفالة دعم برامج منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لجهودها الرامية إلى تطوير القدرات العلمية للمهنيين في مجال الاستخدام السلمي للنشاط الكيميائي.

ونولي أهمية خاصة لجهود تحسين آليتي الاتفاقية المعنيتين بالتحقق والرصد. وفي نفس الوقت، تؤمن بلدان المخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة بضرورة تكثيف التعاون لمنع أو معاقبة السلوك المتنافي مع مقاصد الاتفاقية. ويمكن توفير هذا التعاون من خلال دعم الدول الأطراف لوضع قوانين تسمح بإنشاء آليات الرصد المناسبة، وبتقديم المساعدة في حالة حدوث هجوم كيميائي، والتعاون الدولي في المجال الجنائي.

وعلاوة على ذلك، نجدد مناشدتنا للبلدان الحائزة على الأسلحة الكيميائية أن تدمر ترساناتها. والتأخُّر في تدمير تلك الترسانات عنصر قد يؤثر على مصداقية العمل الهام الجاري بموجب الاتفاقية.

وبلدان المخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة تعتبر أن الاتفاقية أداة أساسية في مكافحة انتشار الأسلحة الكيميائية وجهود منع استخدامها لأغراض إرهابية. ولهذا ندعو إلى مزيد من التعاون بين دول كل منطقة من المناطق بغية تحسين المراقبة الجمركية على الحدود، بوسائل منها تدريب الموظفين المكلفين بتلك المهام.

السيدة فروست (كندا) (تكلمت بالانكليزية): سيتناول هذا البيان الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. وقد جاءت هذه المناقشة في وقت هام في ما يتعلق بجدول الأعمال المتعلق بالأمن الدولي. ويجب أن نتأكد من أن آليتينا

الملـزمتين قانونـا، اتفاقيـة الأسـلحة البيولوجيـة والتكـسينية واتفاقيـة الأسـلحة الكيميائيـة، مهمتـان أكثـر مـن أي وقـت مضى بالنسبة لأمننا.

وفي الشهر القادم، ستعقد الدول الأطراف قي اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية المؤتمر الاستعراضي السادس في جنيف. وما برح السفير مسعود خان ممثل باكستان، الرئيس المعين للمؤتمر، يعمل بجد لتهيئة البيئة والظروف المناسبة لنجاح المؤتمر. ونشكر السفير خان على مشاركته اليوم. ومن الواضح أنه وضع أهدافا معقولة، ونشاطره تماما التزامه بتحقيق نتيجة إيجابية. ونحث جميع الدول الأطراف على تقديم دعمها الراسخ له في هذه الجهود. وقد كانت هناك إسهامات كبيرة لتحقيق ذلك المبتغى. فاليابان، على سبيل المثال، استضافت مؤتمرا في شباط/فبراير من هذه السنة لإجراء حوار مفتوح بشأن سبل ووسائل تعزيز قواعد الاتفاقية وتنفيذها.

وقد أسهمت كندا بالمثل في تلك الجهود. واقترحنا مجموعة من التدابير لتعزيز المساءلة في إطار الاتفاقية. ومنطلقنا هو أن الدول الأطراف في الاتفاقية مُساءلة بعضها أمام بعض في تنفيذ ما قبله كل منها من التزامات عندما أصبحت أطرافا في الاتفاقية، وفي اعتماد الالتزامات التي تعهدت بها معا في مؤتمرات استعراضية لاحقة. ومن هذا المنظور، حددنا أربعة مجالات يمكن فيها مواصلة الجهود لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية: التنفيذ الوطني، وتدابير بناء الثقة، ودعم التنفيذ، وعقد اجتماعات سنوية.

وعلى الرغم من أن ما نقترحه من تدابير يحظى بدعم واسع النطاق من الدول الأطراف، فليس المقصود منها أن تكون مستفيضة. ونلاحظ أن دولاً أطرافاً أخرى، باتباعها لنهج مشابه، تقدمت باقتراحات ملموسة هامة خاصة بها. وينبغي لنا الدراسة المتأنية لجميع الجهود والأفكار التي ستفضي بنا إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز الاتفاقية.

ونحن نعمل بشكل وثيق مع دول أطراف أخرى خلال الفترة الفاصلة عن انعقاد المؤتمر الاستعراضي. ومن خلال هذا التعاون، نأمل أن نعزز ونركز الاقتراحات المستندة إلى إطار المساءلة الذي اعتمدناه. ومؤخرا، شاركت كندا في رعاية مؤتمر عُقد في مؤسسة ويلتن بارك في المملكة المتحدة جمع بين مجموعة كبيرة من الخبراء الحكوميين، ومن القطاع الخاص، والأكاديميين لدراسة مسائل تتعلق بالأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية، ونزع السلاح، وعدم لانتشار.

أما في ما يتعلق بموضوع نزع الأسلحة الكيميائية، علينا ألا نتراخى، فعلى الرغم من أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية قد أصبحت نموذجا لاتفاقية بشأن نزع السلاح يمكن التحقق منها، فإنها مازالت تواجه تحديات هامة. ففي الشهر القادم، في كانون الأول/ديسمبر مرة أخرى، سيُطلَب إلى الدول الأطراف تناول مسألة تمديد العمل بالمواعد النهائية للتدمير. وعلى الرغم من أننا قد نتفهم الظروف التي أسهمت في اضطرار بعض الدول الحائزة إلى التذرع بأحكام التمديد الواردة في الاتفاقية، فإننا لا نقبل بسهولة هذا الطلب. فحتى هذا التمديد لفترة خمس سنوات، ولمرة واحدة فقط، قد لا يكون كافيا لكفالة التدمير الكامل لجميع المخزونات القائمة من الأسلحة الكيميائية. ولذلك نحث الدول الحائزة على مضاعفة جهودها مرة أخرى لتخليص العالم من خطر الأسلحة الكيميائية بتدمير مخزوناتها في أقرب وقت ممكن.

وسيُعقد المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨- أي بعد حوالي ١٨ شهرا من الآن. وقد آن الأوان للشروع في تقييم تنفيذ الاتفاقية ودراسة كيفية تمكين الدول الأطراف من كفالة استمرار أهميتها باعتبارها عنصرا أساسياً من عناصر أمننا.

ولا يفوتني أن أشيد بالجهود المكثفة للمدير العام، روجيليو فيرتر، والأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتنفيذ برنامج فعال لتحقيق عالمية الاتفاقية.

وبانضمام العضو المائة والثمانين إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية مؤخرا، فهي تقترب من العالمية حقا – بفضل تفاني العديد من الناس في العمل. وسنظل ندعم هذه الجهود حتى تصبح كل البلدان أطرافا فيها وتنفذ تنفيذا تاما التزاماتها بموجب الاتفاقية.

وقد تعرض تحديد الأسلحة ونزع السلاح إلى بعض أوجه الإحباط في السنوات القليلة الماضية. فلم يكن بمقدورنا تحقيق الأهداف التي حددناها لأنفسنا. ولا يمكننا أن نسمح بتكرار ذلك في ما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والتكسينية. وكندا ملتزمة بالعمل الوثيق مع السفير خان وجميع الدول الأطراف الأخرى للإسهام في بناء عالم أكثر أمنا للجميع.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أشكر السفير مسعود خان على العرض المستفيض للغاية الذي قدمه بشأن خططه المتعلقة بالمؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونرى أن مؤتمر الاستعراض يشكل فرصة لأن تتفق الدول على اتخاذ تدابير تنفيذ عملية بغية المضي قدما بعمل اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونحن على ثقة بأن الجدول الزمني المقترح سييسر إجراء استعراض مستفيض للمعاهدة يشمل عناصر لاستشراف آفاق المستقبل.

ونحن نسعى أساسا لإيجاد السبل لكفالة الإبقاء على أهمية اتفاقية الأسلحة البيولوجية في بيئة نشيطة للتكنولوجيا الإحيائية. ولتحقيق ذلك الهدف، فإننا نؤيد القيام بعملية فيما بين الدورات تنفذ العمل المنجز فعلاً بشأن مدونات السلوك الشاملة والتعاون العلمي، وتتسم بقدر كافٍ من المرونة لمراعاة العمل بشأن أي مسائل جديدة في تنفيذ الاتفاقية قد تُثار خلال فترة الاستعراض المقبل. وتعزيز قدرات دعم التنفيذ من شأنه أن يؤدي إلى مكاسب ملموسة لعمل الاتفاقية، لا سيما في مجالي التنفيذ الوطني وتدابير بناء الثقة.

وتولي نيوزيلندا أيضا أهمية قصوى للعمل بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولعمل التنفيذ الذي قامت به منظمة حظر الأسلحة الكيمائية. وستوفر الدورة الحادية عشر لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية فرصة لتقييم التقدم. وسنشدد، من جانبنا، على وجوب تدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية بحلول عام ٢٠١٢، الموعد النهائي في الاتفاقية. وسنظل أيضا نركز على تحقيق عالمية الاتفاقية وتنفيذها، لا سيما في منطقة المحيط الهادئ، فضلا عن تحسين المنهجية الحالية لاختيار المواقع لغرض التفتيش. وتسهم نيوزيلندا أيضا إسهاما عمليا في تدمير الأسلحة الكيميائية من خلال إسهامنا في الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية في شيتشوتشي، روسيا.

وقبل أن أغادر المنصة، اسمحوا لي بأن أتناول بإيجاز جوانب نزع السلاح المعنية بالفضاء الخارجي. فمن مصلحتنا جميعا المحافظة على الفضاء لتطوير التكنولوجيات السلمية والاستكشاف العلمي. ومنع تسليح الفضاء الخارجي أمر أساسي للاحتفاظ بقدرتنا على الوصول إلى موارد الفضاء، الآن وفي المستقبل على حد سواء. وتدعم نيوزيلندا العمل الرامي إلى وضع إطار قانوني أشمل لتقنين نزع السلاح من الفضاء الخارجي. والحجج بأنه ليس هناك أي سباق للتسلح حاليا في الفضاء، وبالتالي لا داعي لتناول هذه المسألة، تتجاهل المزايا الوقائية لاعتماد نهج تحوطي. وكخطوة مؤقتة، في رأينا، هناك دور هام للشفافية وتدابير بناء الثقة المتعلقة بالفضاء الخارجي.

السيد تشنغ جنغي (الصين) (تكلم بالصينية): بياني يتعلق بمسألة الفضاء الخارجي.

وتحل في السنة المقبلة الذكرى السنوية الأربعون لبدء نفاذ معاهدة الفضاء الخارجي. وعلى مرّ العقود، أدت المعاهدة – التي تشكل أول خطوة هامة يتخذها المجتمع الدولي لصون أمن الفضاء الخارجي – دوراً كبيراً في كفالة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. وبالنظر إلى التطور السريع في علم وتكنولوجيا الفضاء الخارجي، فإن المجتمع الدولي يواجه المهمة الملحّة المتمثلة في تعزيز فعالية معاهدة الفضاء الخارجي وتحقيق عالميتها بغية تحسين صون السلام والأمن المستدامين للفضاء الخارجي. وهذه مسألة ينبغي لنا أن ننظر فيها، ونستكشفها ونعالجها من خلال المبادرة باتخاذ التدابير المناسبة والنشيطة.

وعلى مدى العقود الخمسة الماضية، حققت البشرية الكثير في استغلال الفضاء الخارجي واستخدامه، وأسهمت الإنجازات الكبيرة التي حققت حتى الآن في تقدم الحضارة الإنسانية. أما اليوم، فقد أصبح الفضاء الخارجي، على غرار الأرض، والمحيطات، والسماء، جزءا لا يتجزأ من حياتنا – يزداد ارتهاننا به.

وخلال القرن الحادي والعشرين، سيزداد عدد البلدان التي ستشارك في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه والاستفادة منه. واستدامة السلم في الفضاء الخارجي مرتبط، أكثر من أي وقت مضى، ارتباطا وثيقا باستتباب الأمن في كل بلد من البلدان وتحقيق التنمية والازدهار فيها. وكما ذكر الرئيس الصيني، السيد هوجنتاو، بمناسبة انعقاد الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العلمية للجنة أبحاث الفضاء، فإن الفضاء الخارجي يمثّل الإرث المشترك للبشرية، واستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه السلمي واستغلاله حق مشترك لجميع الشعوب، والإبقاء على الطابع السلمي للفضاء الخارجي ونقائه واجب مشترك للبشرية.

والجمعية العامة تعتمد كل سنة مشروع قرار بشأن هذه المسألة بالأغلبية الساحقة – مما يعبر بوضوح عن إصرار شعوب العالم وتطلعاتها المشتركة. غير أن ما يثير القلق هو أنه منذ بدء استغلال الفضاء الخارجي، ما برح هاجس تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه يقض مضجع المجتمع الدولي. وبالنظر إلى التطور المستمر في تكنولوجيا الفضاء الخارجي، فهذا الخطر المحيق يلوح في الأفق بشكل متزايد يوما بعد يوم.

وتخليص العالم من أسلحة الفضاء الخارجي لا يقل أهمية عن تخليصه من أسلحة الدمار الشامل. وقد أثبت التاريخ مرارا أن الوقاية أنجع وأقل تكلفة من العلاج. وقد واجهنا بالفعل العديد من العراقيل في مسيرتنا الشاقة صوب نزع السلاح ومنع الانتشار النوويين. ويجب ألا نسمح بوقوع البشرية في مستنقع تسليح الفضاء الخارجي بسبب تخاذلنا اليوم.

ويشكِّل إبرام صك قانوني دولي جديد لسد ثغرات الإطار القانوني القائم المتعلق بالفضاء الخارجي السبيل الفعال الوحيد للتصدي لتحديات تسليح الفضاء الخارجي. وعلى مدى عشر سنوات متتالية، شكّل مؤتمر نزع السلاح في جنيف – وقام بإنشاء وإعادة إنشاء لجنته المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وراكم تجربة غنية في ما يتعلق بمعالجة مسألة الفضاء الخارجي بطريقة مناسبة.

ونلاحظ بارتياح أن مؤتمر نزع السلاح أجرى هذه السنة مناقشة هامة، ومجدية، ومهيكلة، ومركزة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وخلال المناقشة، أعربت أغلبية من الدول الأعضاء في المؤتمر عما يساورها من شواغل إزاء التوجه صوب تسليح الفضاء الخارجي وحدوث

سباق تسلح فيه، وأعربت عن دعمها لشروع مؤتمر نزع السلاح في العمل الموضوعي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأرسلت العديد من البلدان خبراء ليمثلوها في المناقشات، كما قدمت بضعة بلدان – بما فيها الصين، والاتحاد الروسي وكندا – وثائق عمل بشأن المسألة. وخلال المناقشة، أجرت الأطراف كافة تبادلا مستفيضا وشاملا للآراء من الزوايا السياسية، والقانونية، والتكنولوجية، والمالية بشأن مسائل تتعلق بوضع صك قانوني في المستقبل – بما في ذلك اتخاذ تدابير بناء الثقة، ووضع التعريفات، وتحديد النطاق، والتحقق، وكفالة أمن الأصول الحقيقية الموجودة في الفضاء الخارجي. وقد تكللت المناقشة بنتيجة مثمرة، وأثبتت ازدياد وعي المجتمع الدولي بأهمية منع تسليح الفضاء الخارجي، واتساع نطاق الاتفاق بشأن إبرام صك قانوني جديد.

والجدير بالذكر أنه في آذار/مارس من هذه السنة، شاركت الصين، والاتحاد الروسي، وكندا، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، فضلا عن مؤسسة سيمتر فاونديشن أوف كندا، مرة أخرى في رعاية مؤتمر دولي عن الفضاء الخارجي. وخلال ذلك المؤتمر الذي كان موضوعه ”بناء الهيكل اللازم لاستدامة أمن الفضاء“، أجرى المشاركون مناقشات حماسية وصريحة بشأن مواضيع من قبيل الأخطار المحيقة بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، ونهج كفالة أمن الفضاء، وما إلى ذلك. وستشكل الاقتراحات والأفكار البناءة التي قُدمت مرجعيات مجدية للعمل المقبل لمؤتمر نزع السلاح.

وتؤمن الصين بأنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يسارع بإعادة إنشاء لجنة مخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في موعد مبكر، حتى يتسنى القيام بالعمل الموضوعي المتعلق بمسألة تسليح الفضاء الخارجي. ومن شأن ذلك أن يكون أفضل طريقة للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لمعاهدة الفضاء الخارجي. ونحن نتطلع إلى تحقيق ذلك الهدف في وقت مبكر.

والصين على استعداد للانضمام إلى جميع الدول الأخرى لمواصلة جهودنا الحثيثة لتحقيق ذلك المبتغى.

السيد سترولي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود في المستهل أن أشكر السفير مسعود خان على عرضه، الذي استأثر باهتمام وفد بلدي. ويسرني أن أعمل معه وأتطلع إلى العمل تحت رئاسته خلال المؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

وخلال المناقشة العامة، شددت على أن الأسلحة البيولوجية تشكل مصدر قلق بالغ لبلدي. وبالفعل، فالمعرفة والتكنولوجيا في مجال التكنولوجيا الأحيائية والعلوم الوراثية تتطوران بسرعة، في الميدانين المدني والعسكري على حد سواء، مع ما ينجم عن ذلك من تنامي خطر إساءة استعمالها. وسويسرا ترى أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية تشكِّل الإطار الأساسي الذي يسمح لنا بعقد مناقشات ترمي إلى التصدي للخطر البيولوجي ومنعه على نحو منسق – سواء كان مصدره دولة أو غيرها. ولهذا فإننا نناشد جميع الدول التي لم توقع أو لم تصدق بعد على الاتفاقية أو بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ونناشد جميع الدول الأعضاء في الاتفاقية مرة أخرى أن تتوصل إلى أرضية مشتركة خلال المؤتمر الاستعراضي المقبل. وعلى نحو خاص، نود أن يتم وضع عملية للمتابعة تمكِّن من كفالة احترام أحكام الاتفاقية وتعزيزها.

ومما لاشك فيه أن سويسرا ستسهم بشكل فعال وبناء في تكليل المؤتمر الاستعراضي بالنجاح. ومن ذلك المنطلق، فإن وفد بلدي بصدد صياغة وثيقة عمل بشأن تدابير بناء الثقة، ولذلك الغرض نجري مشاورات غير رسمية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لتأكيد التزام بلدي باتفاقية الأسلحة الكيميائية – معاهدة نزع السلاح الوحيدة التي تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، والتي يتسم تنفيذها بالفعالية. وترحب سويسرا بما تحقق من التقدم منذ بدء نفاذها وتدعم بشكل فعال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويسرنا على نحو خاص أن نلاحظ، أن الوفود المشتركة في المنظمة تحضّر بالفعل، من خلال فريق العمل المفتوح باب العضوية، للمؤتمر الاستعراضي الثاني الذي سيعقد عام ٢٠٠٨. ونأمل أن التعاون سيكون مثمرا وبنّاء في سياق اتفاقية الأسلحة الكيميائية مثلما كان في ما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي ستشكّل في الشهر المقبل في جنيف موضوع المؤتمر الاستعراضي السادس.

السيد لواسس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): على مدى العقود القليلة الماضية، أصبح استخدام الفضاء الخارجي مهما بشكل متزايد لكل جوانب التجارة، والسلام، والأمن على الصعيد الدولي. والثورة في مجال المعلومات التي أحدثت تغييرا كبيرا في الاقتصاد العالمي ترتهن إلى حد كبير بما نحققه على نحو جماعي من التقدم في الفضاء، بما في ذلك في مجالات الاتصالات والملاحة والاستشعار عن بعد.

وقد أثار ازدياد أهمية الفضاء الخارجي بالنسبة للتجارة، والأمن القومي عددا من الشواغل في أنحاء العالم، بما في ذلك احتمال تعرض منظومات الفضاء للتشويش من مصادر طبيعية ومن صنع الإنسان.

وعلى المجتمع الدولي أن يسلم، كما تسلم الولايات المتحدة، بأن حماية الوصول إلى الفضاء تشكل هدفا أساسيا. ونحن نعتبر القدرات الفضائية حيوية لمصالحنا الوطنية، سواء كانت هذه القدرات في مجالي الأرض أو الفضاء، وهي المصالح التي تشمل تعزيز الروابط بين هذه الشبكات.

وينبغي تمكين المنظومات الفضائية من عبور الفضاء والعمل فيه دون أي تدخل. ومن الحاسم الحفاظ على حرية التصرف في الفضاء، والولايات المتحدة ملتزمة بكفالة إبقاء حريتنا في التصرف في الفضاء بلا عقبات. وينبغي لجميع البلدان أن تشاطر هذا الاهتمام بحرية الوصول إلى الفضاء واستخدامه، وبثني وردع الآخرين عن عرقلة الوصول إلى الفضاء، أو استخدامه لأغراض سلمية، أو تطوير قدرات يقصد بها تحقيق ذلك الهدف.

وبتلك الروح، أقرّ الرئيس بوش مؤخرا سياسة وطنية فضائية جديدة تضع المبادئ التوجيهية للبرامج والأنشطة الفضائية للولايات المتحدة، وتستهدف إعادة تعزيز جهودنا لتطوير قدرات فضائية كبيرة وفعالة، وللإبقاء عليها لأغراض مدنية وتجارية، وأغراض الأمن القومي.

والولايات المتحدة تسلم بالأهمية الحاسمة للوصول إلى الفضاء واستخدامه بالنسبة لاقتصادنا وأمننا القومي. ويؤكد بيان السياسات الجديد هذا التزامنا الطويل الأمد بكفالة الوصول إلى الفضاء واستخدامه السلميين.

ويرتهن العالم الحديث بهذا الحق في حرية المرور عبر الفضاء. وينبغي أن نلتزم جميعا بذلك الحق، لأن فقدان إمكانية الوصول إلى الفضاء ستنجم عنه عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي وحياتنا اليومية. وللتكنولوجيا المستخرجة من إنجازاتنا في الفضاء علاقة بجميع جوانب حياتنا اليومية تقريبا. فمن السيارات إلى الطائرات، ومن محاصيل المزارعين إلى تعرف الجندي على ساحة المعركة، أحدثت تكنولوجيا الفضاء تأثيرا شاملا على حياتنا اليومية.

وهذه مبادئ هامة ينبغي مراعاتها. والخطر الذي يجب أن نحطاط منه لا يتمثل في بعض الأوجه النظرية لحدوث سباق تسلح في الفضاء، بل في الأخطار التي ينطوي عليها منع الوصول والاستخدام السلمي للفضاء، لا سيما

القدرات الأرضية لمنع الوصول إلى الفضاء التي تستهدف عرقلة حرية الوصول إلى الأنظمة والخدمات الفضائية واستخدامها، ذلك أن أي قمر اصطناعي قادر على المناورة يمكن استخدامه لتدمير قمر اصطناعي آخر بمجرد الارتطام الفعلي. والفضاء لا يتلاءم مع تطبيق نهج تقليدي ”لتحديد الأسلحة“. ويمكن أن تكون لهذا النهج في واقع الأمر نتائج عكسية لو أوجد قيودا على حرية الوصول إلى الفضاء، وقوّض المبادئ الهامة لحرية العبور والعمليات في الفضاء.

ولهذه الأسباب، تعارض الولايات المتحدة اقتراح إجراء مفاوضات بشأن ما يسمى بمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وبالفعل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعارض، مثلما ستعارض الولايات المتحدة، وضع نظم قانونية جديدة أو قيود أخرى تستهدف حظر أو حصر الوصول إلى الفضاء أو استخدامه.

ووجهات نظرنا بشأن هذه المسألة واضحة وسهلة التلخيص.

أولا، ليس هناك أي سباق تسلح في الفضاء.

ثانيا، ليس هناك أي احتمال لحدوث سباق تسلح في الفضاء.

ثالثا، ستظل الولايات المتحدة تحمي حقها في الوصول إلى الفضاء واستخدامه.

وعلى المجتمع الدولي أن يسلم بمصلحته الحيوية ويعمل وفقا لها، المتمثلة في صون حرية الوصول إلى هذه الوسيلة الدقيقة واستخدامها. غير أن تعاوننا ينبغي ألا يقتصر على فرض قيود على حرية الوصول إلى الفضاء واستخدامه. فينبغي لنا أيضا أن نواصل العمل معا للدفع بالتعاون الفضائي الدولي لتحسين استخدام المجتمع العالمي للفضاء.

وتبذل الولايات المتحدة فعلا عددا من الجهود للإسهام في تحسين لاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي للجميع. وعلى سبيل المثال، توفر الولايات المتحدة المعلومات عن الأجسام في الفضاء من خلال موقع عام على شبكة الإنترنيت. وبادرنا إلى إجراء مفاوضات بشأن المبادئ التوجيهية للتخفيف من حدة الأخطار التي يشكِّلها الحطام المداري على العمليات في الفضاء. كما قدمنا مساعدات إلى الدول الأخرى التي أرسلت رواداً إلى الفضاء بمساعدتها على تفادي الارتطامات، من قبيل ما وقع خلال أولى عمليتي الصين المأهولتين للإطلاق في الفضاء.

وعلاوة على ذلك، للمساعدة على تلافي ما يمكن أن يكون لطقس الشمس من تأثيرات مضرة على الاتصالات عبر موجات الراديو، فإننا نوفر معلومات دون مقابل للجميع من خلال موقع للإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي على شبكة الإنترنيت بشأن عواصف الإشعاعات الشمسية وانقطاع الاتصالات عبر موجات الراديو. وما هذه إلاّ أمثلة على ما تقوم به الولايات المتحدة للإسهام في تعزيز سلامة الفضاء وجعله أنفع لجميع الدول.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يقتدي بالولايات المتحدة لاستكشاف سبل إضافية للتعاون. وسياستنا الفضائية الوطنية تسلم بأهمية التعاون الدولي ومازالت تشدد عليها. والواقع أنها تشكل صلب السياسة الفضائية الوطنية للولايات المتحدة. وندرك مصلحتنا الوطنية الحيوية في الوصول دون عراقيل إلى الفضاء واستخدامه، ونحن ملتزمون التزاما راسخا بحمايتها. وفي نفس الوقت، سنظل ملتزمين بتحسين السبل التي يمكن لجميع الدول من خلالها الاستفادة من هذه الوسيلة الثمينة المتمثلة في الفضاء خدمة للتنمية الاقتصادية، والتقدم العلمي والسلم والأمن الدوليين.

السيد تشانغ دونغ – هي (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير مسعود خان، الرئيس المعيّن للمؤتمر السادس لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية، على بيانه الممتاز، الذي كان بالغ النفع والإفادة. وأتطلع إلى العمل معه عن كثب خلال المؤتمر الاستعراضي.

لا تزال اتفاقية الأسلحة البيولوجية تمثل الأساس القانوني والمعياري الجوهري لمساعينا الجماعية الرامية إلى حظر الأسلحة البيولوجية والبيولوجية التكسينية ومنع استعمالها. بيد أن الإنجازات في مجال التكنولوجيا الحيوية وعلوم الحياة فضلا عن توافرها على نطاق واسع، كما قال الأمين العام كوفي عنان، الذي اقتبس منه السفير خان في عرضه، تصاحبها زيادة في خطر أن تستفيد الجهات التي تعمل على نشر هذه الأسلحة، سواء كانت دولا أم كيانات من غير الدول، من الثغرات الكامنة في الاتفاقية. وفي ضوء الأخطار التي يحتمل أن تشكلها هذه التطورات، توجد حاجة ماسة إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ويتحتم ذلك بالفعل إذا رغبنا في معالجة هذه التحديات الجديدة بالقدر الكافي، مع الاستمرار في الانتفاع إلى أقصى حد بتسخير التكنولوجيا الحيوية للاستخدامات السلمية.

ولهذا السبب يعلق وفدي أهمية خاصة على المؤتمر الاستعراضي السادس المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر. وبعد أن فشل المؤتمر الاستعراضي السابق، في عام ٢٠٠١، يرجو وفدي أن يتيح لنا مؤتمر هذا العام فرصة جديدة لتقييم كيفية أداء الاتفاقية في مجموعها على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية. ومن خلال إجراء استعراض شامل لمواد الاتفاقية كل على حدة، ينبغي أن نحدد المجالات التي يلزم فيها مزيد من العمل والتعاون فيما بين الدول الأطراف. وينبغي أن تستكشف الدول الأطراف الطرق التي تكفل التنفيذ الكامل للاتفاقية وتعزيز فعاليتها.

وفي هذا الصدد، تشهد المناقشات التي أجريناها على مدى السنوات الثلاث الماضية بقيمة العمل خلال الفترة فيما بين الدورات، الذي نرى أن يستمر إلى ما بعد المؤتمر الاستعراضي السادس. والواقع أنه سيكون من الأمور البنّاءة أن يجري العمل بين الدورات على نحو أكثر انتظاما وأكثر اتساما بالطابع الرسمي. ومن شأن العمل على هذا النحو أن يكفل مزيدا من الاستمرارية بين المؤتمرات الاستعراضية.

علاوة على ذلك، ينبغي أيضا أن ننظر جديا في بعض الطرق لتشجيع المزيد من التقيد العالمي بالاتفاقية وتنفيذها على الصعيد الوطني، ولا سيما الاضطلاع بتدابير بناء الثقة المحددة فيها. وتحقيقا لهذه الغاية، تضع جمهورية كوريا ورقة عمل عن عالمية تطبيق الاتفاقية، سوف نقوم بتعميمها في الوقت المناسب. وتستدعي جهودنا لضمان حظر الأسلحة البيولوجية ومكافحة انتشارها وضمان صلاحية نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية أن يكلل المؤتمر الاستعراضي المقبل بالنجاح. ويهيب وفدي بجميع الدول الأطراف أن تبدي المرونة وتأخذ بنهج فكري متفتح حتى يتسنى لنا تحقيق نتائج ملموسة هامة.

وإذا انتقلنا إلى مسألة الأسلحة الكيميائية، فإن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحظى بتقدير رفيع من المجتمع الدولي بوصفها نموذجا لمنظمات نزع السلاح وعدم الانتشار. ويرى وفدي أن الجهود التي تبذلها الدول الحائزة لتلك الأسلحة في سبيل تدمير أسلحتها الكيميائية دون تمييز بينها قد أسهمت إسهاما كبيرا في هذا التقييم الإيجابي. ويثق وفدي بالتزام جميع الدول الحائزة الكامل ببذل قصارى وسعها لإتمام تدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية في أسرع وقت ممكن. وندرك أن تدمير المخزونات قد يتأخر بفعل عوامل داخلية، من قبيل متطلبات الحماية البيئية والشواغل المتعلقة بسلامة العاملين المشتركين في عملية التدمير. ورغم ذلك، نلاحظ أن الاتفاقية تنص بوضوح

على عدم تمديد الموعد النهائي لإنجاز الدول الأعضاء تدميرها لجميع الأسلحة الكيميائية بحال من الأحوال إلى ما بعد نيسان/أبريل ٢٠١٢. ونحث جميع الدول الحائزة على أن تبذل قصارى وسعها للوفاء بهذا الالتزام دون أي استثناءات.

ولبلوغ الهدف الأساسي من الاتفاقية، أي التدمير الكامل لجميع الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم، من الواضح أن الانضمام العالمي أمر ضروري، وهو من الأولويات العليا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا الصدد، يعرب وفدي عن تقديره الكبير لجهود المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمانة التقنية لتحقيق الهدف، الذي تحدد في المؤتمر الاستعراضي العاشر للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، المتمثل في زيادة عدد الدول الأطراف إلى ١٨٠ دولة قبل نهاية هذا العام.

وما دامت بعض البلدان ما زالت خارج الاتفاقية، فإن التحديات التي تواجهنا لم يتم التغلب عليها بعد. وطالما اختارت تلك البلدان البقاء خارج إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية، سنظل نواجه التهديد الخطير لهذه الأسلحة. وعليه، نحث البلدان المذكورة على الاستجابة الفورية لنداء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دون شروط. كما نشجع المنظمة على تعزيز جهودها لإقناع تلك البلدان بالمشاركة في الاتفاقية بأسرع ما يمكن.

أما عن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الصعيد الوطني، فيعرب وفدي عن تقديره للتقدم الذي أحرز لكفالة التنفيذ الكامل للاتفاقية من جانب الدول الأطراف ويثني على الأمانة التقنية للمساعدة التي تقدمها في هذا الصدد. بيد أننا لا يجب أن نقنع بما حققناه. وفي ضوء الخطر المتزايد من الهجمات الإرهابية التي تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل، ينبغي أن تلزم الدول الأطراف جانب اليقظة بصفة خاصة في تنفيذها الكامل للاتفاقية حتى تكفل عدم وقوع أي أسلحة كيميائية في أيدي جهات غير مرغوب فيها. ونحث جميع الدول الأطراف على اعتماد التدابير الوطنية اللازمة لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أسرع وقت ممكن.

السيد ماير (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري للجهود التي تبذلونها يا سيدتي الرئيسة لمحاولة تنظيم مناقشاتنا المواضيعية بعد ظهر اليوم بالفصل بين مجموعتين مستقلتين تماما من الموضوعات، الأولى تتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، التي في إطارها نناقش عادة المسائل المتعلقة بالأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية، والثانية تتمثل في القذائف والفضاء الخارجي. وأرى أن مما يتمشى إلى حد كبير مع أهداف هذه اللجنة الإصلاحية أن نستخلص مزيدا من القيمة ومزيدا من الاتساق من الجزء المتعلق بمناقشتنا المواضيعية حين نتمكن من الالتزام بتناول المواضيع كلا على حدة. وفي هذا الصدد، أرجو أن تنظم الوفود نفسها في المستقبل حتى نتجنب الخلط، كما يقال، بين تفاح الأسلحة البيولوجية المسموم وبين البرتقالات الدائر في أفلاك الفضاء الخارجي.

ويركز بياني اليوم على الفضاء الخارجي والجوانب المتعلقة بنزع السلاح فيه. وعدم وجود لجنة مخصصة لمنع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي في السنوات الأخيرة في مؤتمر نزع السلاح لم يحل دون إجراء بعض مناقشات قيّمة وإنتاج بعض مقترحات، ومن مسؤوليتنا أن ننظر في هذه المقترحات، وأن نعمل بها عند الاقتضاء.

وإذا أُخذت معا المناقشات التي دارت في الحلقة الدراسية بشأن الأمن في الفضاء التي عقدها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في شهر آذار/مارس، وسلسلة المناقشات المنظمة في مؤتمر نزع السلاح خلال دورته الماضية في حزيران/يونيه، والمناقشة التي جرت هنا في اللجنة الأولى،

فإنها في مجموعها تعزز في رأينا الحاجة إلى وضع مفهوم متزايد الاتساع لأمن الفضاء لا يقتصر على تناول تسليح الفضاء الخارجي فحسب وإنما يلمّ أيضا بأبعاد الفضاء العسكرية والبيئية والتجارية والمدنية الأوسع نطاقا.

ونحن عندما نتكلم عن كفالة الأمن والاستدامة لسبل الوصول إلى الفضاء واستخدامه في الأغراض السلمية، إنما نستخدم في الواقع هذا النهج الواسع إزاء أمن الفضاء. وبما أننا نستفيد جميعا بدرجة متزايدة على الدوام من الأصول الفضائية، لدى كندا اعتقاد قوي بأن الدول المرتادة للفضاء وغير المرتادة له على حد سواء لها مصلحة مشتركة في كفالة ألا تعرض أعمال الإنسان للخطر المنافع الحالية والمستقبلة التي يتيحها لنا الفضاء الخارجي، كما أنها تشترك في المسؤولية عن ذلك.

وما زلنا نرى أنه يمكن، تحقيقا لهذه الغاية، الوصول بعمل المجتمع الدولي للمستوى الأمثل بتعزيز الحوار بين مختلف هيئات الأمم المتحدة ذات الاهتمام بالفضاء الخارجي. ويمكن أن يشمل هذا الحوار، على سبيل المثال، لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومؤتمر نزع السلاح، وهذه الجمعية العامة، خاصة لجنتاها الأولى والرابعة.

وفيما يتعلق بتطوير النشاط التعاوني الذي من شأنه تعزيز إمكانيات الوصول الآمن والمستدام للفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، هناك مجالان جديران في رأينا باهتمام خاص. فمن العناصر الرئيسية للهيكل المتعدد الأطراف لأمن الفضاء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على فرض حظر ذي نطاق ملائم وملزم قانونا على الأسلحة الفضائية. وترحب كندا بالمساهمة التي قدمتها كثير من الوفود في المناقشات حتى الآن بشأن الشكل الذي يمكن أن تتخذه معاهدة تفاوضية في هذا الصدد وما يلزمها من حيث التعريفات والنطاق والتحقق والمشاركة وهكذا. ولا يزال من اللازم تقديم الخبراء لبيانات فيما يتعلق بهذه العناصر وغيرها من عناصر الحظر على الأسلحة الفضائية من أجل بناء توافق في الآراء بشأن المسار الذي يتخذ داخل المؤتمر. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن كندا قدمت ورقتي عمل إلى مؤتمر نزع السلاح في أسبوع الفضاء في حزيران/يونيه الماضي، إحداهما مخصصة لتحليل قانوني للثغرات في القيود الدولية المفروضة في الفضاء الخارجي والأخرى تتعلق بعملية التحقق في الفضاء.

وترى كندا أن مجرد نمو أنشطة الفضاء في أنحاء العالم والمزايا التجارية والأمنية الوطنية المستمدة من الأنشطة الفضائية يوفران مبررا وحافزا قويين للمجتمع العالمي للعمل بشكل تعاوني من أجل كفالة المحافظة على هذه المزايا. ومن الأفكار التي يمكن أن تسهم في تحقيق هذه الغاية وضع أصول وقواعد تُتّبع ومبادئ توجيهية للتخفيف من الحطام الفضائي ومزيد من تنظيم الحركة في الفضاء. والواقع أن عددا من هذه الأفكار بدأ يحظى بالاهتمام أو يجري النظر فيه بالفعل، ليس فقط في مؤتمر نزع السلاح ولكن في غيره من الأماكن، مثل لجنة استخدام للفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وثمة أمل في أن تكون التدابير المتعلقة بالشفافية وبناء الثقة وسيلة لتبديد التصورات الخاطئة المحتملة بشأن الأنشطة الفضائية، خاصة إذا استخدمت هذه التدابير على نحو خال من التدخل أو الاقتحام، مع بقائها من القوة بحيث تمنح الدول درجة من الاطمئنان إلى نوايا عمليات الإطلاق في الفضاء والغرض منها. وإذا ما أحكِم تصميم تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بالفضاء الخارجي، يمكن أن تعزز بالفعل سلامة الأصول الفضائية، وخاصة إذا ما ركزت هذه التدابير على إدارة النشاط الفضائي وتنظيمه بشكل تعاوني.

ولحفز المناقشة على نطاق واسع لمزايا تطوير تدابير بناء الثقة وتطبيقها في الفضاء الخارجي، أعدت كندا ورقة قصيرة عملا بقرار الجمعية العامة ٦٦/٦٠، قام الاتحاد الروسي بعرضها، وترد فيها بعض أنواع التدابير المؤدية للشفافية وبناء الثقة فيما يتعلق بالفضاء الخارجي التي تم إعدادها وتطبيقها سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف. كما أدرجنا فكرة أو اثنتين فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة التي اقتُرحت في الماضي تصويرا لتنوع التفكير في هذا الموضوع. وقد أرفقت نسخة من هذه الورقة ببياني وجارٍ توزيعها في القاعة.

وترى كندا أن اهتمام المجتمع الدولي الجماعي بالمحافظة على سبل الوصول الآمن والمستدام إلى الفضاء واستخدامه على نحو خال من التهديدات الفضائية، يتطلب دبلوماسية وقائية بالإضافة إلى المناقشة. ويتمثل التحدي الجماعي الذي يواجهنا في مضاعفة جهودنا لبناء الثقة المتبادلة وكفالة أمن الفضاء. ويحدوني الأمل في أن تقرّبنا المناقشات التي نجريها هنا داخل اللجنة الأولى وبعد ذلك في المنتديات الأخرى، بما فيها مؤتمر نزع السلاح، من التصدي لهذا التحدي.

السيد بولسن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تصور المناقشة التفاعلية التي دارت يوم الاثنين الماضي بجلاء أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تحقق نتائج مثيرة. ولا بد من أن نواصل بذل جهودنا الدؤوبة لتخليص العالم من الأسلحة الكيميائية. ونحث البلدان القليلة المتبقية التي لم تنضم إلى الاتفاقية على أن تفعل ذلك دون إبطاء.

ولا تعزز اتفاقية الأسلحة الكيميائية فقط عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بل هي أيضا أداة لا غنى عنها لنزع السلاح. لذلك فمن الضروري أن يُضطلع بتدمير الأسلحة الكيميائية وتحويل منشآت إنتاج تلك الأسلحة في خلال الحدود الزمنية المتفق عليها.

والدروس المستفادة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية بالغة الأهمية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. غير أن ذلك لا يعني أن كل ما يتم فعله في اتفاقية الأسلحة الكيميائية يمكن تطبيقه على اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ويتيح لنا المؤتمر الاستعراضي القادم لاتفاقية الأسلحة البيولوجية فرصة لمواصلة ترسيخ المعايير التي وضعتها الاتفاقية، فضلا عن بروتوكول جنيف لعام ١٩٣٥. وفي هذا الصدد، من المهم أن نستند في مداولاتنا إلى العمل الطيب الذي تم القيام به في إطار برنامج العمل الذي اعتُمد في عام ٢٠٠٢.

وسوف تدعو النرويج بالاشتراك مع البلدان ذات التفكير المماثل لاعتماد تدابير عملية وقابلة للتنفيذ. وثمة عدد من المجالات التي ستسهم إسهاما ذا شأن في حسن أداء اتفاقية الأسلحة البيولوجية وزيادة تعزيزها. وأودّ أن أسلط الضوء على بعضها.

يلزمنا برنامج للعمل فيما بين الدورات، مما يسمح للدول الأطراف بمعالجة التحديات الحالية والمستجدة. ويلزم أن نهذّب تدابير بناء الثقة ونحسنها. وينبغي أن يزداد عدد البلدان المقدمة للتقارير السنوية. وينبغي أن يعتبر تقديم التقارير التزاما وليس خيارا. ويجب أن نبذل بوضوح مزيدا من الجهود لتحقيق عالمية تطبيق اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفي هذه النقطة يمكن أن نتعلم الكثير من تجربة اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وبالمثل ينبغي أن نستفيد من التجارب المستخلصة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية في تعزيز التنفيذ الوطني. ويرد ذكر هذا الالتزام بوضوح أيضا في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). فمنع الإرهاب البيولوجي هو أحد الأهداف من ذلك القرار. ويلزم أن نجري مزيدا من الحوار حول كيفية النهوض بتطبيق المادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية المتعلقة بالمساعدة.

وغني عن القول أن نظم الصحة الأولية التي تعمل جيدا توفر خير دفاع في مواجهة الأمراض. ويجب أن نطور تدابير وقائية مثل المدونات الأخلاقية لسلوك المشتغلين بعلوم الحياة. ويجب أن نضيف إلى ما تحقق خلال برنامج العمل الحالي.

ويجب علينا كذلك أن نواصل تعزيز آليات الاستجابة والتحقيق في حالات ادعاء استخدام الأسلحة البيولوجية. ويلزم أن نكفل تقديم خدمة ملائمة للدول الأطراف من قِبل وحدة للدعم جيدة الأداء. ونقدّر كثيرا المساهمة المقدمة من إدارة شؤون نزع السلاح حتى الآن، ولكننا نرى ضرورة تخصيص مزيد من الموارد لإنشاء وحدة للدعم.

وأود أيضا التشديد على ضرورة أن تعزز الدوائر المهتمة باتفاقية الأسلحة البيولوجية الشراكات مع الجهات الفاعلة ذات الصلة كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان. وفي الوقت ذاته علينا أن نكون ملمِّين بولايات هذه المؤسسات. ولا تزال النرويج مقتنعة بحكمة زيادة إشراك اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع الدولي.

وختاما، يود وفدي أن يعرب عن تقديره للسفير مسعود خان للكيفية التي ترأس بها اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي. وأود أيضا أن أشكره على بيانه الشامل اليوم. وقد تمكنت الدول الأطراف، في ظل التوجيهات القديرة للسفير خان، من الاتفاق على طرائق للمؤتمر الاستعراضي. ونهيب بجميع الدول الأطراف أن تبذل ما يلزم من جهد إضافي لضمان هذا النجاح.

السيد كوشيليف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أصارحكم القول، هناك شيء من الخلط نتيجة للجمع بين موضوعين بالغي الأهمية. وفي رأينا أن موضوع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ومسألة الفضاء الخارجي كلاهما مهم للغاية. ولذلك نود أن نحدد أولا النهج الذي نسلكه إزاء مسألة أسلحة الدمار الشامل الأخرى ونحتفظ بالحق في التكلم بشكل منفصل عن الفضاء الخارجي.

واسمحوا لي، مرة أخرى، بتوجيه الشكر للسفير مسعود خان، ممثل باكستان، على عرضه المفصل والشيق. ويدفعنا هذا إلى الأمل في أن يكون المؤتمر الاستعراضي السادس في إطار منظمة الحظر الشامل للتجارب النووية بين أيدٍ موثوق فيها.

والاتحاد الروسي يؤيد تعزيز الأسس المتعددة الأطراف للتصدي لتحديات نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، في امتثال صارم للاتفاقات الدولية في هذا المجال. ونحن بحاجة إلى تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كما قلنا أمس ونولي أهمية كبيرة للمراعاة الصارمة لبروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية (بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥)، ولاتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وضرورة اتخاذ إجراء عاجل في مجال تدمير الأسلحة الكيميائية ومنع انتشار الأسلحة البيولوجية دافعها اليوم بالدرجة الأولى هو خطر وقوع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين.

ونرى أن بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ما زال موضوعيا وساريا. وستشمل التدابير الرامية إلى المساعدة على تعزيز نظام هذا البروتوكول إزالة التحفظات التي أعربت عنها الدول لدى التصديق على الوثيقة. وقد سحبت روسيا تلك التحفظات. ونناشد الأطراف الأخرى في البروتوكول أن ترفض استخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية كإجراء انتقامي.

ونحن نعتبر اتفاقية الأسلحة الكيميائية عنصرا رئيسيا في نظام الأمن الدولي. وفي فترة تزيد على عشرة أعوام من وجود الاتفاقية فقد أثبتت بشكل مقنع أهميتها في تجنيب العالم أكثر أشكال الأسلحة فتكا. وهي تمثل أداة مفيدة لكبح انتشار الأسلحة الكيميائية. كما أثبتت قدرتها الايجابية على زيادة التعاون في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا والمعرفة في مجال الكيمياء.

وروسيا تتقيد بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح وتنفذ هذه الالتزامات باستمرار. ونبذل كل ما في وسعنا لاستكمال إزالة الترسانات الكيميائية في حدود المواعيد النهائية المنصوص عليها في الاتفاقية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بدأنا في تشغيل مرفق روسي ثالث لتدمير الأسلحة الكيميائية. وفي المستقبل القريب، سنعبر عتبة هامة بتدميرنا نسبة عشرة في المائة من المخزونات الروسية من المواد التكسينية.

وأجدني مضطرا للتشديد على أن مهمة تدمير أسلحة كيميائية بذلك الحجم التي تواجهها روسيا لا يمكن أن تتصدى لها دولة واحدة بمفردها. ونقوم باستمرار بتوسيع تمويل الدولة لبرامج البحوث المتعلقة بتدمير الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت نفسه، نود أن نعرب عن امتناننا لجميع البلدان التي تقدم المساعدة في إزالة الترسانات الكيميائية. وتلك المساعدة بالغة الأهمية. وتتلقى روسيا هذه المساعدة المالية والتقنية من الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة وهولندا والسويد وفنلندا والنرويج وإيطاليا وبولندا وسويسرا وكندا والجمهورية التشيكية والاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا.

ومع ذلك، أود أن أشير إلى أننا ما زلنا نواجه اليوم مشكلة حادة لزيادة فعالية تلك الإجراءات. وأود أن أركز الاهتمام على الحاجة إلى تقديم مساعدة رئيسية في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨، حينما ننخرط في أكثر المراحل نشاطا في تشييدنا للمرافق الصناعية لتدمير الأسلحة الكيميائية.

وثمة أولوية هامة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي تتمثل في بلوغ عالمية الاتفاقية. ومؤخرا، وفي هذه القاعة، لاحظ المدير العام، السيد فيرتر، مؤخرا أنه لم يتبق سوى ١٥ دولة خارج نطاق الاتفاقية وأن تنفيذ خطة العمل لتعزيز عالمية الاتفاقية سيكون له دور كبير في توسيع مشاركة الدول.

والعنصر اللازم للتنفيذ المستقر لاتفاقية الأسلحة الكيميائية هو أن تتخذ كل من الدول الأعضاء تدابير وطنية لتنفيذ أحكام الاتفاقية. ونحن على استعداد لتقديم المساعدة للدول الأخرى في وضع تشريعات وطنية وفي تبادل الخبرة التي اكتسبناها. وقمنا بتطوير ذلك التعاون في إطار رابطة الدول المستقلة.

وفي سياق الجهود الرامية إلى منع انتشار الأسلحة البيولوجية، دعمنا باستمرار تنفيذ النظام الذي أنشأته اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتتمثل مرحلة هامة نحو تحقيق تلك الغاية في المؤتمر الاستعراضي السادس الذي سيعقد في نهاية هذا العام. ونرى أن على المؤتمر الاستعراضي أن يُجري استعراضا مفصلا، المادة تلو المادة، لتشغيل الاتفاقية وللخطوات الملموسة التي يتعين اتخاذها خلال فترة الأعوام الخمسة المقبلة لتعزيز فعالية أنشطتها. وما زلنا نرى أن أكثر الطرق فعالية لتعزيز الاتفاقية تتمثل في استئناف عمل آلياتها للتحقق في إطار وثيقة ملزمة قانونا. وذلك سيمكن من تنفيذ التحقق الفعال والموضوعي من احترام جميع الدول الأطراف للاتفاقية.

وبدون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة، سنحبذ استمرار العمل ما بين الدورات، مع عقد

اجتماعات سنوية للخبراء واجتماعات للدول الأطراف في الاتفاقية. فقد طبق ذلك النهج بنجاح في الأعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٥.

وثمة تدبير هام يساعد على منع انتشار الأسلحة البيولوجية يتمثل في مواصلة إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وبالتالي، نناشد الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية بعد أن تفعل ذلك.

وفي سياق منع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وقبل كل شيء، الضرورة الملحة لمنع وقوع هذه الأسلحة في أيدي أطراف من غير الدول، وخاصة الإرهابيين، يلزم أن نولي أهمية قصوى للتنفيذ الكامل من جانب جميع الدول لأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويهدف هذا القرار إلى اتخاذ تدابير تشريعية متطورة وإنفاذ للقانون وتدابير تنظيمية على الصعيد الوطني بغية كفالة السلامة والأمان والأمن المادي لا للأسلحة الكيميائية فحسب، بل وللمواد المرتبطة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وخاصة المواد والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج.

وليس من المرجح كثيرا نقل أي من هذه الأسلحة، والتهديد الرئيسي بالانتشار يكمن الآن في الاتجار غير الخاضع للمراقبة وخطر تسرب المواد الكيميائية والبيولوجية ذات الاستخدام المزدوج. وفي هذا السياق، فإن أحكام القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن ضرورة اتخاذ وتعزيز تدابير للتحقق من تصدير تلك المواد ونقلها عبر الحدود تتسم بأهمية خاصة. وندعم بفعالية عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وننظر بشكل إيجابي إلى مشروعي القرارين اللذين اقترحتهما بولندا وهنغاريا دعما لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ونعتقد أننا يمكن أن نؤيدهما.

السيد ريفاسو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم على قيادتكم القديرة لمناقشاتنا. كما أود أن أشير إلى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ المتعلق بحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية، الذي انضمت إليه ١٣٤ دولة طرفا. ودعا الإعلان الختامي لحلقة دراسية فرنسية – سويسرية في مناسبة الذكرى السنوية الثمانين لذلك البرتوكول، عقدت في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، إلى سحب جميع التحفظات على ذلك البروتوكول. وكما تعلمون، فإن فرنسا هي الدولة الوديعة لذلك البروتوكول وقامت بسحب تحفظاتها في عام ١٩٩٦. ونحن نعتبر أن لأحكام البروتوكول قوة القانون العرفي.

وتود فرنسا أن تعرض ورقة غير رسمية نود، بطبيعة الحال، أن تكون متاحة للوفود. وسأقرأ الورقة، لأنها قصيرة بما يكفي للقيام بذلك.

”إن بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية، الذي فتح باب التوقيع عليه في جنيف في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥، وفرنسا الدولة الوديعة له، ينبثق من ركيزتي الصكوك الحالية لنزع السلاح، وهما: اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ واتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٣. وذلك البروتوكول، الذي يفي باحتياجات البشرية وبأهداف نزع السلاح ومنع الانتشار على حد سواء، ما زال مواكبا، وخاصة في المجال البيولوجي، حيث يمثل النص الوحيد الذي يحظر استخدام الأسلحة البيولوجية صراحة. ويوضح التاريخ القديم للبروتوكول – الذي صادف العام الماضي ذكراه السنوية الثمانين – لماذا لم تول دول بعينها أهمية كبيرة مؤخرا لهذا البروتوكول أو لمركزها في

ما يتعلق بأحكامه. ومع ذلك، قامت العديد من الدول بسحب تحفظاتها في الأعوام الأخيرة. ولم تصر على تحفظاتها اليوم سوى ٢٢ دولة، ولا تتفق تلك التحفظات في كثير من الأحيان مع التزامات هذه الدول بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ واتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام ١٩٩٣.

”وعليه، فإن فرنسا تدعو جميع الدول الأطراف التي أبدت تحفظات حين انضمامها إلى البروتوكول إلى أن تعيد النظر بطريقة بناءة في تحفظاتها وأن تكفل الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية والبيولوجية وسحب تحفظاتها“.

وللمعلومات العامة، توفر فرنسا موقعا على شبكة الإنترنت يشمل قائمة بجميع الدول الأطراف في البروتوكول، فضلا عن قائمة رسمية مستكملة بالتحفظات. ويمكن الرجوع إلى تلك المعلومات على الموقع www.doc.diplomatie.gouv.fr/pacte في إطار الفرع المتعلق بالمعاهدات المتعددة الأطراف، فرنسا الوديعة، الجدول رقم ١٥.

السيدة ميلر (أستراليا) (تكلمت بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن شكري للسفير خان على بيانيه الزاخرين بالمعلومات والمفيدين بشأن المؤتمر الاستعراضي المقبل المعني باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ويوفر المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية فرصة هامة للمجتمع الدولي لتعزيز دفاعاته ضد انتشار الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وهي فرصة لا يمكننا أن نتحمل إهدارها؛ وتزداد أهميتها بينما يستمر التهديد الناجم من الإرهاب البيولوجي.

وظلت أستراليا مؤيدا قديم العهد للتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية – مثلما نؤيد التدابير التكميلية الأخرى، بما في ذلك المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار وفريق أستراليا. ولذا، فإننا سنتوجه إلى المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية بأهداف واضحة ترمي إلى تعزيز المعاهدة وضمان استمرار صلاحيتها للاحتياجات الأمنية للدول الأطراف فيها. وبغية تحقيق تلك الغاية، ستشجع أستراليا الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها في إطار الاتفاقية وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بغية حظر ومنع استحداث وإنتاج العوامل البيولوجية والتكسينية.

والأمر الذي يتسم بأهمية خاصة هو ضرورة أن تُمحص الدول الأطراف التنفيذ الوطني للاتفاقية. ويلزم أن تضع الدول التشريعات اللازمة والتدابير الإدارية وتدابير الإنفاذ بغية كفالة التنفيذ الفعال للاتفاقية وإرساء الثقة بين الدول الأطراف فيها. ومع أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، فإن أستراليا ستقترح أن تعين الدول الأطراف سلطة وطنية لتنسيق الامتثال المحلي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية وللعمل بوصفها جهة تنسيق وحيدة للاتصال بين الدول الأطراف. كما أننا سنشجع على إجراء فحص دقيق لتدابير بناء الثقة في الاتفاقية. فهذه التدابير ينبغي أن تتسم بالشفافية، ولكن علينا أن نزيد المشاركة في عملية تدابير الثقة وقيمتها لضمان استمرار صلاحيتها في مناخ التهديدات الأمنية والتكنولوجيات المتطورة بشكل سريع.

إن التنفيذ الوطني لاتفاقية الأسلحة البيولوجية أمر حيوي لاستمرار صلاحية الاتفاقية. ولكن علينا أيضا أن نهتم بمؤسسة الاتفاقية ذاتها. وترى أستراليا أن عملية ما بين الدورات منذ المؤتمر الاستعراضي الخامس عملية قيمة. ونتطلع إلى اتخاذ قرار هذا العام بشأن عملية إضافية ومركزة لما بين الدورات، تفضي إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١١. وينبغي أن تحقق تلك العملية فوائد عملية لتنفيذ الاتفاقية وأن تفي بالاحتياجات الأمنية للدول الأطراف.

وعلاوة على ذلك، ينبغي مساعدة هذه العملية بمواصلة تقديم الدعم للدول الأطراف وتعزيزه من خلال أمانة اجتماعات اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفي وسع تلك الوحدة أن تساعد في الاجتماعات، ويمكنها أيضا أن تساعد في مجالات مثل إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية وإدارتها.

واتفاقية الأسلحة البيولوجية اتفاقية قوية ولكن علينا أن نقوم بالمزيد من العمل لإضفاء الطابع العالمي عليها وتعزيز فعاليتها لمكافحة انتشار الأسلحة البيولوجية. ومع أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، ستقدم أستراليا في المؤتمر الاستعراضي خطة عمل لإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية. وستعرض الخطة خطوات واضحة وعملية يمكن أن تتخذها الدول الأطراف لتشجيع الدول ومساعدتها على الانضمام إلى هذه الاتفاقية الحيوية.

وخطة عمل أستراليا ليست سوى مثال واحد على النهج الايجابي الذي تتخذه الدول الأطراف إزاء المؤتمر الاستعراضي. وأستراليا، مع اليابان وكندا وجمهورية كوريا وسويسرا والنرويج ونيوزيلندا، بدأت بالفعل في إعداد الأوراق بشأن المسائل الأخرى. ونرحب بالإسهامات التي قدمها الاتحاد الأوروبي وبلدان أمريكا اللاتينية في التحضير للاجتماع. ويحدونا أمل صادق في أن تحقق الدول الأطراف بمثل ذلك النهج الإيجابي أقصى فائدة من المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية بغية تعزيز الدفاعات العالمية ضد انتشار الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

السيدة ليونغ (فنزويلا) (تكلمت بالإسبانية): إن بياننا سيتناول مسألة الفضاء الخارجي. وتود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تؤكد من جديد دعمها الكامل لاعتبار الفضاء الخارجي تراثا مشتركا للبشرية، وخاصة قِصَر استخدامه على الأغراض السلمية حصريا. وفي هذا الصدد، نلاحظ بكثير من القلق موقف العديد من البلدان المؤيدة لوضع منظومات عسكرية مختلفة ذات طابع دفاعي وهجومي على السواء في الفضاء الخارجي. ومن شأن ذلك أن يعرّض الأمن الجماعي للبشرية للخطر، بالإضافة إلى انتهاك المبدأ الذي يعتبر هذه المنطقة تراثا مشتركا للبشرية، على النحو الذي أرسته معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى.

وقام بلدنا بالتوقيع على معاهدة الفضاء الخارجي، واتفاق الإنقاذ، واتفاقية المسؤولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية. وإضافة إلى ذلك، فنحن طرف في الصكوك الدولية الأخرى المتصلة بالفضاء، مثل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء لعام ١٩٦٣، والاتفاق مع المنظمة الدولية للاتصالات اللاسلكية بواسطة السواتل، واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات. هذا هو الإطار القانوني الذي يوجه عملنا الدولي في مسائل الفضاء الخارجي.

وفي هذا الصدد، نأمل في أن تصل المفاوضات التي تجري في إطار مؤتمر نزع السلاح، بهدف إبرام صك دولي لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، إلى نهايتها وفي أن تنجح. وعلاوة على ذلك، يرى بلدي أنه ينبغي للدول التي تمتلك قدرة تكنولوجية هامة في الفضاء أن تتخلى عن أي نظام عسكري، دفاعي أو هجومي، في الفضاء الخارجي. كما تنبغي لها الموافقة على توفير المعلومات عن أنشطتها في هذا الصدد. ونحن ندعم اتخاذ تدابير أكثر شفافية وتدابير لبناء الثقة في أنشطة متصلة بالفضاء الخارجي.

وفنزويلا ملتزمة كل الالتزام بمبادئ تعزيز استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية حصريا. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أجازت حكومتنا إنشاء مركز مؤسسة الفضاء الفنزويلي، الذي أنشئ في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

وتهدف هذه المؤسسة إلى تصميم وتنسيق وتنفيذ سياسات فرعنا التنفيذي الذي يتناول الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ويقوم مقام الوكالة اللامركزية الوطنية المتخصصة في مسائل الجو والفضاء.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد اتفاق التعاون بين حكومتنا وجمهورية الصين الشعبية لتنفيذ المشروع المتعلق بالاستخدام السلمي للفضاء، الذي تحصل فنزويلا بموجبه على ساتل سيمون بوليفار وإنشاء مركز فضائي داخل البلد. وهذا يشكل البداية لخبرتنا الوطنية فيما وراء أجواء كوكب الأرض، عبر سياسة حكومية قائمة على الأغراض السلمية ورؤية اجتماعية. ويستهدف هذا الاتفاق للتعاون الفضائي تطوير تكنولوجيات الفضاء، التي توجه تعزيز السياسات الاجتماعية لحكومتنا الوطنية وتطويرها.

وخلاصة القول إن فنزويلا ترى أن الالتزام الحقيقي الرامي إلى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي مرتبط عضويا بتوثيق التعاون الدولي، بهدف إنشاء نظام دولي قائم على صك ملزم يكفل احتراما متساويا من جميع البلدان لأحكامها، ويضمن وصولا عادلا ومتوازنا توازنا جيدا إلى الفوائد العلمية والتكنولوجية، المشتقة من الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. وليس هناك أي شك بأن لدى الأمم المتحدة واللجنة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي دورا أساسيا لتحقيق هذه الأهداف.

السيد فاسيلياف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا، أود أن أؤكد مجددا أننا نرى أنه من المفيد إجراء مناقشة حول كل مجموعة مواضيعية. فمزج مجموعتين في فترة مناقشة واحدة يجعل من الصعب علينا التركيز على مناقشة موضوع واحد.

ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي أولوية في نظر الاتحاد الروسي. إنه مشكلة رئيسية وملحة. ففي هذه السنة، كنا مجددا بين مقدمي مشروع قرار حول منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وحسن التوقيت هذا لهذا المشروع لا يتقلص فحسب، ولكنه في الحقيقة يتنامى.

وفي مؤتمر نزع السلاح هذه السنة. كانت هناك مناقشة مفيدة ومفصلة وناجحة حول مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وقد أثبت هذا أن جميع الدول مهتمة بعدم تحويل الفضاء الخارجي إلى ميدان معركة، وبأن يُضمن الأمن فيه، وبأن تكون هناك أيضا وظائف ملائمة للأجسام الفضائية. وهذا ما يجعلنا نعتقد أنه بإمكاننا تحقيق توافق آراء على منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

هذه مسألة بالغة الأهمية، تؤثر مباشرة في المصالح الأمنية والإنمائية لجميع الدول. وإذا نظرنا إليها بطريقة موضوعية وغير متحيزة، فإن مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي هي المسألة التي حظيت بالإجماع الأكبر لدى الوفود، من بين جميع بنود جدول الأعمال لمؤتمر نزع السلاح. لكن عدد الوفود التي لا تزال لديها شكوك بشأن أهمية الاستئناف الفوري للعمل على منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي هو، من جهة أخرى، أصغر عدد عرفناه في هذا المجال على الإطلاق.

أقول هذا بدون الإساءة إلى مناقشة مسائل أخرى نوقشت في مؤتمر نزع السلاح. ذلك أن هذه السنة كذلك، أثبتت المناقشات مجددا أن استئناف العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح لا يكون ممكنا إلا بتوافر اتفاق متوازن على برنامج عمله. وخلال المناقشة، جرى تقديم ملاحظات واقتراحات مفيدة وقيِّمة وأساسية، ذات صلة باقتراح الاتحاد الروسي والصين بإعداد معاهدة حول منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الفضائية، وحول تدابير الشفافية في بناء الثقة وفي الأنشطة الفضائية، بما في ذلك في سياق هذه المعاهدة.

وقد نوقشت فكرة معاهدة جديدة على مدى أكثر من أربع سنوات في مؤتمر نزع السلاح. وخلال الأنشطة المختلفة للجلسات المواضيعية حول منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، تكلم ممثلو أكثر من ٢٠ وفدا ومجموعة إقليمية، وجرى تقديم تسع أوراق عمل. وبمساعدة خبراء من سبع دول مشاركة، استطعنا التخطيط لعمل اللجنة الخاصة المنبثقة عن مؤتمر نزع السلاح حول منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، حيث ستؤخذ في الحسبان كل من الجوانب الموضوعية والسياسية معا. وبعد أكثر من ٢٠ سنة من النظر في هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح، أحرزنا تقدما ملموسا في حل المشاكل في ذلك المجال وتطوير الحلول لها.

والأهم من ذلك أن المؤتمر استنتج أنه ينبغي له استئناف عمله الموضوعي حول مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في أقرب وقت ممكن. فنحن في مرحلة يؤدي فيها الانتظار حتى تصبح هذه المسألة ناضجة إلى نتائج عكسية. وبصراحة حين تنضج هذه المسألة سنكون قد تأخرنا كثيرا. فعلينا أن نفعل ما نستطيع لنضمن ألا تصبح هذه المسألة ناضجة أبدا.

وفيما يتصل بمسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، اتفقت وفود عديدة في مؤتمر نزع السلاح على فكرة تركيز العمل المستقبلي للمؤتمر على اقتراح عملي قائم، هو إعداد معاهدة جديدة حول منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وحول التهديد بالقوة أو استخدامها ضد الأجسام الفضائية باعتبارها العناصر الرئيسية الواردة في الوثيقة CD/1679. في ذلك الصدد، وفي ضوء نتائج المناقشة التي أجريناها في مؤتمر نزع السلاح، نود أن نوضح مجددا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الدافع وراء المعاهدة الجديدة، التي يجري اقتراحها في الوثيقة CD/1679. أولا، أود أن أقول إننا لا نقترح معاهدة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. فليست فكرتنا معاهدة من هذا النوع. ووصف مبادرتنا بذلك غير صحيح. والأقرب إلى الحقيقة وصف المعاهدة الجديدة حول عدم تسليح الفضاء الخارجي بأنها معاهدة حول عدم وضع الأسلحة في ذلك الفضاء، مع أن ذلك لن يكون اسمها النهائي.

والهدف هنا بسيط. إننا نحاول حل المشكلة بطريقة مختلفة. فإذا حظرنا وجود الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتزمت جميع الدول بذلك الحظر، لن يكون هناك سباق تسلح في الفضاء الخارجي. فليس من الممكن وجود سباق تسلح في فضاء يخضع لحظر عام على الأسلحة. وبعبارة أخرى، إننا حين نحل مسألة عدم تسليح الفضاء، نبني حاجزا أمام سباق التسلح في الفضاء الخارجي. لكن هذا ليس كافيا. فنحن نعتقد أيضا أنه يمكن التدخل في المسار المنتظم للأجسام الفضائية بدون استخدام أسلحة الفضاء، إذ يمكن تنفيذ ذلك باستخدام أسلحة موضوعة في أماكن أخرى، أو بأعمال أخرى لا تشمل استخدام الأسلحة. ولحماية الأجسام الفضائية من هذا التهديد، ومنع أية أعمال أخرى تشمل استخدام القوة في الفضاء، ويمكن اعتبارها تهديدا لأجسامه، نقترح إضافة حظر تسليح الفضاء الخارجي إلى عدم استخدام القوة أو التهديد بها ضد تلك الأجسام. لذا، من الأصوب وصف اقتراحنا بأنه معاهدة جديدة حول منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الفضائية.

وفي الوثيقة CD/1679، ثلاثة التزامات رئيسية تشكل الأفق المحدد للمعاهدة المقترحة. أولها عدم إطلاق أي جسم فضائي أي نوع من السلاح في مدار الأرض، أو وضع ذلك السلاح على أحد الأجرام السماوية، أو في الفضاء بأية وسيلة أخرى. وثانيها، عدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الفضائية. وثالثها، عدم التعاون مع دول أخرى،

أو مجموعات دول أو منظمات دولية في أنشطة محظورة بموجب الاتفاقية، وعدم تحريضها على المشاركة في تلك الأنشطة. وهذه العناصر الرئيسية تشكل خطوة إلى الأمام في القانون الدولي، لضمان الوضع السلمي للفضاء الخارجي، وكفالة الوصول إليه بحرية، فضلا عن كفالة أمنه وسير العمل الطبيعي لأجسامه.

وخلال المناقشات في مؤتمر نزع السلاح، أمعنا النظر في المضامين المحددة الممكنة لكل من هذه الالتزامات. وخلال المناقشة حول العناصر الرئيسية المقترحة للمعاهدة الجديدة، ناقشنا أيضا المصطلحات الأساسية وتعريفاتها. وقد ظهرت صيغ مختلفة في ذلك المجال. وبغض النظر عن الصيغ التي ستختارها جميع البلدان المعنية في النهاية، قدمنا اقتراحات مختلفة وناقشناها، حول تعريفات مصطلحات أساسية معينة في المعاهدة المستقبلية، كما وردت في الوثيقة CD/1679. وتشمل تلك المصطلحات ''الفضاء الخارجي''، و ''الأجسام الفضائية'' و ''السلاح في الفضاء'' وسواها.

لقد أردنا أن نعرض باختصار شديد أفق المعاهدة الجديدة وبعض عناصرها الأخرى، بحيث يمكننا أن نوضح الطابع المميز للمناقشات التي جرت في مؤتمر نزع السلاح. فقد كانت المناقشة مهنية وموضوعية، واستهدفت التوصل إلى نتائج عملية. وبالطبع، لا تزال هناك مسائل تحتاج إلى مزيد من العمل، وقد احتفظت الوفود بتلك المسائل لمزيد من الاستعراض في بلدانها. ومن المهم أنه تم توضيح إطار العمل التفصيلي المستقبلي. ومن المهم كذلك أن المناقشات أظهرت واقعية أحكام المعاهدة الجديدة وقابليتها العملية وحساسيتها. إنها لا تستهدف حظر أو تقييد أي شيء تمتلكه الدول الآن في الفضاء. إنها وقائية تماما بطبيعتها – وكما نقول بشأن المرض، الوقاية أسهل من الشفاء.

إننا على يقين أن التدابير المقترحة في المعاهدة الجديدة في مصلحة جميع الدول، بلا استثناء، وإننا مستعدون لمواصلة إقناع الآخرين بذلك. وعلى أية حال، فإن التوصل إلى أية قرارات أو اتفاقات ينبغي أن يستند إلى توافق آراء، وروسيا ستواصل بذل جهودها الحثيثة لبلوغ تلك الغاية.

لقد آن الأوان للانتقال من الأقوال العامة إلى الأفعال والبحوث المحددة. وأود أن أذكر أن جميع الوثائق والمواد التي تناولتها المناقشات في مؤتمر نزع السلاح هذه السنة، حول موضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي موجودة على شبكة الإنترنت. ونحن ندعو جميع الدول والمنظمات المعنية إلى مواصلة تعاونها الوثيق. كما ندعو الوفود إلى أن تستعد بجدية وفي الوقت المناسب لمواصلة العمل في مؤتمر نزع السلاح عام ٢٠٠٧، حول الموضوع المقترح في الوثيقة CD/1679، وهو المعاهدة المعنية بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، ومنع التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأجسام الفضائية.

وسأختم بياني بالتأكيد مجددا أن وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي يمكن أن يجلب شرا مستطيرا للجميع. فعلينا ألا نسمح بذلك، وإننا قادرون على منعه.

السيد آجي (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): سأقتصر بياني على الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وقبل كل شيء، أود أن أشكر السفير خان، ممثل باكستان، والرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي السادس لأطراف اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية (السمية) على عرضه الوافي والشامل. وإنني على ثقة أنه سيقود المؤتمر الاستعراضي المقبل إلى نتيجة إيجابية.

وفيما يتصل بالأسلحة البيولوجية، تدعو إندونيسيا الدول الأطراف في الاتفاقية المذكورة إلى إعادة بدء

المفاوضات حول بروتوكول تلك الاتفاقية. فمن المؤسف أننا شهدنا في عام ٢٠٠١ فشل المفاوضات حول البروتوكول الذي كان من شأنه أن يزود الدول الأطراف بتدابير امتثال وآلية تحقق. وإننا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا لضمان بقاء اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية عنصرا حيويا وفعالا في استجابة المجتمع الدولي لتهديد الأسلحة البيولوجية.

وفي غياب البروتوكول، تشاركت إندونيسيا وأستراليا في استضافة حلقة عمل إقليمية استهدفت إبراز أهمية حاجة الدول الأطراف في المنطقة إلى تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، فضلا عن تسهيل فهم أفضل لها، بحيث يمكن تحقيق أهدافنا المشتركة. وقد نُظمت حلقة العمل أيضا بهدف تشجيع بلدان المنطقة على إدراك الفوائد الأمنية المستنبطة من التنفيذ الكامل والفعال لتلك الاتفاقية.

ونعتقد أن المسؤولية تبقى على عاتق الدول لاتخاذ تدابير فعالة لمنع إساءة استعمال العوامل البيولوجية المزدوجة الاستخدام. وفي ذلك الصدد، بدأ الفريق العامل الإندونيسي المعني باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، والمكوّن من مؤسسات حكومية مختلفة، بدأ عملية إعداد برنامج عمل وطني لتنفيذ الاتفاقية.

وأود الآن أن أتناول موضوع الأسلحة الكيميائية. فما يسمى بالأركان الثلاثة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية – وهي تدمير هذه الأسلحة، وعدم انتشارها والتعاون الدولي بشأنها، ينبغي تنفيذها بصورة متوازنة كما ينبغي احترامها من جميع الدول الأطراف.

ويجب تدمير جميع المخزونات من الأسلحة الكيميائية بدون إبطاء. فذلك هو الركن الأول من اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وإننا نشيد بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتوفير المساعدة التقنية الضرورية لهذا الغرض. وإندونيسيا يساورها قلق عميق إزاء الوتيرة البطيئة لتدمير الأسلحة الكيميائية من جانب بعض الدول التي تمتلكها، وتحث تلك الدول على التقيد بالموعد النهائي المقرر للتدمير، وفقا لما نصت عليه الاتفاقية المذكورة.

وفيما يتصل بالركن الثاني – أي الحد من انتشار المواد الكيميائية الخطرة – فإن التعاون الحكومي الدولي أساسي، بحيث يمكن ضبط نقل هذه المواد عبر الحدود بشكل صارم. إلا أنه يجب الحرص على عدم إعاقة التطبيقات السلمية للمواد المزدوجة الاستخدام، ولا سيما للأغراض الإنمائية.

ولا يمكن لهذين الركنين أن يكونا فعالين، ما لم نعزز في الوقت نفسه الركن الثالث، وهو التعاون والمساعدة الدوليان. وهذا حافز بالغ الأهمية للبلدان التي لم تصنع يوما أسلحة كيميائية لكي تنضم إلى الاتفاقية المعنية بتلك الأسلحة. وإذ نأمل ألا تفرض قيود على التطبيقات السلمية للمواد الكيميائية، فإن دولا أطرافا عديدة لا تزال بحاجة إلى المساعدة للوفاء بالتزاماتها إزاء اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويجب توفير هذه المساعدة. كما نحتاج إلى التخطيط والتنفيذ لتدابير بناء الثقة، بحيث يمكن للدول الأطراف أن تعمل معا بشكل أوثق.

وقد استطاعت إندونيسيا تعزيز قدرتها الوطنية على التقيد بالاتفاقية. فقد عززنا التنسيق فيما بين أصحاب المصلحة لدينا على المستوى الوطني. وكان هذا ممكنا، لأننا نعمل بتعاون وثيق جدا مع الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وكجزء من إسهامات إندونيسيا في إحراز تقدم فعال نحو الحظر العام الكامل للأسلحة الكيميائية، ولتعزيز التعاون في مجال استخدام الكيمياء لأغراض سلمية،

وبالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نظمت إندونيسيا الاجتماع الإقليمي الرابع للسلطات الوطنية للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في آسيا، الذي عقد في جاكرتا في الشهر الماضي. وقد شكل الاجتماع منتدى للدول الأعضاء في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لعرض احتياجاتها إلى المساعدة، وتحديد نوع المساعدة التي يمكن لها أن تقدمها للدول الأطراف الأخرى. وقدم الاجتماع مدخلا محددا للأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، حول كيفية تعزيز مساعدتها للدول الأطراف في المنطقة، عملا بقرار مؤتمر الدول الأطراف تلك، والمتعلق بتنفيذ المادة السابعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيدة فرنانـدو (سري لانكا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى التي تكلمت عن الحاجة إلى تمييز أوضح في المناقشة بين مجموعة الأسلحة الأخرى للدمار الشامل ومجموعة نزع أسلحة الفضاء الخارجي. وآمل أن تتمكنوا من نقل آرائنا إلى الرئيس المقبل للجنة الأولى.

وفيما يتصل بالمجموعة الأولى، نود أن نشكر السفير خان على عرضه الشامل بشأن التحضيرات لمعاهدة الأسلحة البيولوجية والتكسينية (السمية)، وسنقدم له، طبعا، دعمنا الكامل لبلوغ خاتمة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي المقبل.

أما بالنسبة للمجموعة الثانية، فنود أن نذكر بأن لدى سري لانكا اهتماما دائما بمسائل الفضاء الخارجي، انبثاقا من اشتراكنا المبكر في مفاوضات الأمم المتحدة بشأن التعهدات الريادية للقانون الدولي، التي شملت قانون البحار والفضاء الخارجي، وأدت إلى تحديد مفهوم التراث المشترك للبشرية، وإلى صياغة حتمية الإبقاء على الفضاء مجالا سلميا في كل الأزمنة.

وقد عُقدت عدة معاهدات واتفاقات على مر السنين لحماية موجودات الفضاء، وأهمها على الإطلاق معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. ولدى عقد تلك المعاهدة في السنوات الأولى من استكشاف الفضاء، لم يكن هناك سوى عدد قليل جدا من البلدان التي لديها القدرة على امتلاك برامج فضائية خاصة بها. والوضع اليوم مختلف تماما، حيث أن أكثر من ١٣٠ بلدا تمتلك بعض البرامج الفضائية، وأكثر من ٣٠ بلدا لديها قدرات على إطلاق أجسام إلى الفضاء.

وتكنولوجيات الفضاء ذات أهمية خاصة للبلدان النامية، لأنها تؤثر في مجالات حساسة، كالاتصالات، والتعليم، والصحة والبيئة، والأمن الغذائي وإدارة الكوارث، في جملة أمور. فالجميع لهم مصلحة اليوم في أمن الفضاء.

وفيما تقترب الذكرى السنوية الأربعون لمعاهدة الفضاء الخارجي في عام ٢٠٠٧، نود أن نحث الدول الأعضاء على العمل باتجاه تحقيق عالميتها، ونأمل من إدارة شؤون نزع السلاح أن تقدم دعمها الممكن في هذا الشأن أيضا.

وإننا جميعا لدينا مصلحة في أن نتدارس معا التهديدات الحالية والمستقبلية، وأن نُبقي الفضاء الخارجي مجالا سلميا للبشرية جمعاء. ولذا، فنحن سعداء بأنه كان هناك جو إيجابي وزخم بناء في مؤتمر نزع السلاح هذا العام، اشتمل على المضي قدما بالمناقشات حول منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي كل سنة، درجت اللجنة الأولى على أن تتخذ، وبأغلبية ساحقة، قرارا بشأن هذا الموضوع من شأنه، إذا تذكرنا مقولة داغ همرشولد الحكيمة عن قيمة ''النباتات القوية الاحتمال''، أن يُرسخ لمبادئ وقيم هامة، ستكون لها في النهاية قيمة القانون العرفي.

السيد براساد (الهند) (تكلم بالانكليزية): إن وفد بلدي ممتنّ للسفير مسعود خان، ممثل باكستان، على عرضه

الشامل الذي قدمه بعد ظهر هذا اليوم، وعلى تحضيراته المضنية للمؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وإننا نتطلع إلى خاتمة إيجابية لهذا المؤتمر، ونأمل، بالحد الأدنى، أن يصبح لدينا اتفاق على برنامج عمل استشرافي فيما بين الدورات في المستقبل.

وملاحظاتي الشديدة الإيجاز الآن سوف تقتصر على جوانب نزع السلاح في الفضاء الخارجي. وكما أشارت للتو عدة وفود، من بينها كندا، والصين، والاتحاد الروسي، وسري لانكا والولايات المتحدة، شهدت السنوات الأخيرة تسارعا شديدا في الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي وفي التعاون الدولي لهذا الغرض. كما كانت هناك طاقة كامنة متزايدة، ولا سيما لدى البلدان النامية، لأن تختصر الوقت وتصبح مشاركا كاملا في الاقتصاد العالمي القائم على تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين.

فالهند، مثلا، وقعت في السنة الماضية مع الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي اتفاقات للتعاون في برنامجي غلوناس وغاليليو التابعين لهما على التوالي، ورحلة المؤسسة الهندية لأبحاث الفضاء إلى القمر عام ٢٠٠٨ ستحمل من بلغاريا ووكالة الفضاء الأوروبية والإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) أدوات لرسم خرائط لسطح القمر. ويجري إنشاء بعثة للاتصالات بين الهند وبلدان الاتحاد الأفريقي لإقامة شبكات اتصال وتوفير مجموعة من الخدمات المدعومة فضائيا والموجهة نحو التنمية.

وفي ضوء الاستخدام المتزايد للفضاء الخارجي لأغراض التنمية، والتطبيق الشامل لتكنولوجيا الفضاء على جميع نواحي الحياة العصرية تقريبا، لا يمكننا التغاضي عن أهمية أمن الموجودات القائمة في الفضاء الخارجي، وعن العواقب الوخيمة التي قد تنجم عن أي تهديد محتمل لتلك الموجودات. لذا، فإننا ندعم بقوة السعي إلى تطوير الإطار القانوني الدولي الحالي لتنظيم الأنشطة الفضائية، المعدة للمراحل الأولى نسبيا من تطوير تكنولوجيا الفضاء، ولدعم وتعزيز قانون الفضاء الراهن من أجل الاستخدام والاستكشاف السلميين للفضاء الخارجي.

واحترام سلامة موجودات الفضاء وأمنها، واحترام قدرات جميع البلدان، شرط مسبق لضمان التدفق المتواصل للخدمات المدعومة فضائيا على جميع البلدان، بما فيها البلدان النامية.

ولا تزال مسألة الفضاء الخارجي مطروحة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٨٢، واللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي عملت في هذا المجال طوال عقد من الزمن بدءا من عام ١٩٨٥. وقد انكبت تلك اللجنة على دراسة مسائل ذات صلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، كخطوة أولى في تلك المرحلة. ولا تزال هذه المسائل ذات صلة اليوم، مثلما كانت قبل عقدين، إن لم تكن أكثر صلة. وفي وقت سابق من هذا العام، أجرينا مناقشات مفيدة حول ذلك الموضوع في الجلسة العامة للمؤتمر. والهند تؤيد إعادة إنشاء لجنة مخصصة منبثقة عن مؤتمر نزع السلاح، لتعالج مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهي مستعدة للإسهام في دراستها بطريقة بناءة.

السيد كوليزنك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): في أثناء المناقشة العامة، أوضح وفدنا نهجه إزاء مسائل عدم انتشار الأسلحة النووية والأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل. فاسمحوا لي أن أوضح بإيجاز موقفنا من إحدى المسائل الملحة اليوم، وأعني منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. إن جمهورية بيلاروس تدعم جهود البلدان الرامية إلى الحفاظ على الطابع السلمي للفضاء الخارجي والمناقشات في مؤتمر نزع السلاح تتيح لنا أن نبقى متفائلين

إلى حد ما. والمجتمع الدولي يدرك خطر تسليح الفضاء الخارجي. وليس هذا افتراضا؛ إنه أمر حقيقي.

إننا بحاجة إلى الفضاء من أجل التنمية المستقرة للأجيال المقبلة. فإذا استطعنا إرساء وترسيخ أساس قانوني للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، فإنه سيخدم أجيالا مقبلة لعقود قادمة. أما إذا أهدرنا الوقت، فسنحتاج إلى عقود لكي نصوب ذلك الوضع. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد مواصلة العمل في إطار مؤتمر نزع السلاح، حول مشاكل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. كما نؤيد عقد الاتفاقات الدولية ذات الصلة، إلى جانب استحداث تدابير بناء الثقة وتدابير للأمن، وخاصة فيما يتصل باستخدام الفضاء الخارجي.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): ليس لدي بيان معد سلفا، ولهذا، فإن كلماتي قد لا تكون جميلة مثل كلمات الآخرين، لكنني أود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. قبل كل شيء، وفيما يتصل باتفاقية الأسلحة البيولوجية، أود أن أشكر السفير خان على الشرح الكامل والشامل الذي قدمه. وكما أشار كثيرون، نعتقد أن المؤتمر الاستعراضي المقبل فرصة بالغة الأهمية. فلم يتسن لنا استعراض جيد على مدى السنوات العشر الماضية. فقد كان لدينا مؤتمر قبل خمس سنوات، لكنه أوقف، ونتيجة لذلك لم يكن باستطاعتنا القيام باستعراض جيد. فهذا هو الاستعراض الشامل الأول خلال عشر سنوات، ويتعين علينا أن نعالج بنودا عديدة. وإضافة إلى ذلك، لدينا عملية فيما بين الدورات، حددنا فيها مسائل عديدة لم تشملها المواد دائما. وعلينا أن نهتم بكلا النهجين؛ أي نهج مناقشة كل مادة على حدة، ونهج المسائل الشاملة، الذي يغطي بنودا أثيرت خلال العمليات فيما بين الدورات. والمهم أنه سيكون لدينا العديد من البنود لمعالجتها في المؤتمر الاستعراضي المقبل، وعلينا أن نبذل أقصى جهدنا لقيادة المؤتمر نحو النجاح، بتوجيه مقتدر من السفير خان. وبصراحة نقول إن هناك عدة بنود قد تكون صعبة جدا، لكنني أظن أن في وسعنا المضي قدما وقيادة المؤتمر إلى النجاح.

وفيما يتصل بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، فقد كانت مناقشتنا مفيدة جدا، وكلما سمعت المزيد، تصبح أكثر فائدة. صحيح، لقد أجرينا مناقشات مكثفة ومفيدة جدا حول المسألة في مؤتمر نزع السلاح برئاسة الاتحاد الروسي. واليوم، سمعت أيضا عناصر جديدة، منها، مثلا، ما سمعته من ممثل فنزويلا الموقر حول نظرة بلده إلى المشكلة والتطورات المحلية في ذلك البلد، وهي جديدة تماما بالنسبة لي، لأن فنزويلا لم يسبق لها أن تكلمت عن ذلك في مؤتمر نزع السلاح. وبالعودة إلى هذا المؤتمر، كانت لنا فيه مناقشات جيدة تحت رئاسة الاتحاد الروسي، وحددنا فيه أنواعا مختلفة من المسائل، تتناول إحداها العمل الآمن في الفضاء الخارجي، بما في ذلك الحطام الفضائي والتشويش على عمليات التصوير بوساطة السواتل. وهناك بنود عديدة متصلة بالموضوع، ولم تعالج. وكما أشار زميلنا من كندا، يجب معالجة هذه المسائل أولا في الوكالة أو المنتدى المحدد الملائم، مثل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية أو الاتحاد الدولي للاتصالات. تلك هي المحافل التي يجب أن ندرس فيها هذه المسائل التقنية أولا. وهناك أيضا مفاهيم أخرى ذكرت، ولكن من المؤسف أنها لا تزال غير واضحة تماما لبعض البلدان، بما فيها اليابان. ومن الأمثلة على ذلك، تسليح الفضاء الخارجي وسباق التسلح في الفضاء الخارجي. هذان الموضوعان ليسا واضحين تماما لنا، ولكن ربما تكون لهما أهمية كبيرة. لذا، أعتقد أنه يتعين علينا مواصلة المناقشة ومحاولة بلورة ما يعنيانه. فهما في نظر بعض البلدان مثل اليابان، غير محددين جيدا بعد. وأتفق تماما مع البلدان التي ذكرت أنه من المهم مواصلة مناقشة جميع البنود

ذات الصلة، مع الحرص اللازم على تحديد الإطار الأمثل لمعالجة هذه المشاكل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): سنواصل مناقشتنا غدا. بعد ذلك، سنشرع في عرض مشاريع القرارات. وستواصل اللجنة غدا ويوم الجمعة مناقشتها المواضيعية بشأن موضوع الأسلحة التقليدية. وسيكون معنا غدا متكلمان ضيفان، هما رئيس مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ورئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

السيدة فرناندو (سري لانكا) (تكلمت بالانكليزية): أردت أن أشكر أمين اللجنة على استجابته لطلبي أمس، وعلى إبلاغنا بمشاريع القرارات التي سيتم تقديمها. ظننّا أن ذلك سيجري اليوم، لكنه سيكون غدا.

وإنني أتساءل، سيدتي الرئيسة، عما إذا كان يمكنكم، حين تقومون بالإعلان، أن تزودوا اللجنة كلها بهذه المعلومة. فمن المرجح أن يكون ذلك مفيدا لجميع الممثلين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.